الموسم الثاني
للانصات المركزي

تقرير خاص: أهمية المشاركة الإنتخابية لتغيير مصير الشعب وارساء الحكم الرشيد

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2024/10/13
No. : 7956

فلنواجه أمام الشعب

دعوة للبارتي لكشف الثروات ومصادرها بشفافية تامة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل للبارتي: فلناتي بجهة رقابية دولية لكشف حجم ومصدر اموالنا
- الرئيس بافل:الاتحاد الوطني هو الوحيد القادر على تصحيح مسار الحكم
- رسالتنا: تصحيح مسار الحكم، تحسين معيشة المواطنين، وحماية الاقليم
- قوباد طالباني ووفد أمريكي: إجراء انتخابات نزيهة تعكس تطلعات الشعب
- سنوقف البارتي عند حده في هذه الانتخابات وننهي تسلطه
- انتصار القائمة 129 سيعيد الأمان الى منطقة بادينان
- مفوضية الانتخابات تنفي اكاذيب إعلام البارتي
- رئيس الجمهورية : ضرورة الاهتمام بالطلبة وتوفير الأجواء المناسبة لهم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- معهد واشنطن: تركيا تريد إعادة ربط العراق وسوريا معاً
- الاقتصاد العراقي.. آثار الماضي وتحديات المستقبل

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- المونيتور الامريكي:

تركيا تدرس إجراء محادثات سلام مع الكرد

وسط مخاوف من ضربة إسرائيلية على إيران

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد السابع من أكتوبر
- الصراع المدمر بالشرق الأوسط والتورط الامريكي
- حريق المنطقة قد يبدأ من لبنان !!
- جون بولتون : ماذا يخبئ المستقبل للشرق الأوسط؟
- مفهوم الحكم الرشيد واساسياته
- أهمية المشاركة الإنتخابية لتغيير مصير الشعب

- **الاخيرة :** بافل طالباني .. نجم انتخابات كردستان

العدد: 7956... 12-10-2024

الرئيس بافل يتحدى البارتي:

فلناتي بجهة رقابية دولية لكشف حجم ومصدر اموالنا وثرواتنا للشعب

ويجدد تأكيده على انهاء الحكم التسلطي والحكومة الفاسدة في اقليم كوردستان

جرى عصر السبت ٢٠٢٤/١٠/١٢، في مدينة رانيه بإدارة رابرين، الكرنفال الخامس للحملة الانتخابية بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وعشرات الالاف من مناصري ومؤيدي الاتحاد الوطني، حيث التعريف بمرشحي القائمة رقم ١٢٩للاتحاد الوطني في دائرة السليمانية.

واكد الرئيس بافل خلال كلمة للجماهير الحاشدة ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وحده يمكنه التغيير في مسار الحكم وانهاء الحكم التسلطي وإعادة التوازن الى العملية السياسية».

وأشار الرئيس بافل الى ان «الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد حماية اخلاق المجتمع وعدم تدني المستوى الاخلاقي والاجتماعي للمواطنين في إقليم كوردستان وقد اتخذنا خطوات جيدة إزاء هذه الملف».

وشدد الرئيس بافل على ان «الاتحاد الوطني يجدد تأكيده على أنهاء الحكم التسلطي والحكومة الفاسدة التي لم

تتمكن من تقديم الخدمات الى المواطنين وحماية الشعب الكوردي من الاعتداءات».

وجدد تحديه للبارتي بطريقة اخرى هذه المرة وقال لنتواجه وناتي باية جهة رقابية عالمية موثوق بها او اية جهة مخابراتية ترضون بها (FBI او CIA او اطلاعات او اية جهة رقابية اخرى) لاستقصاء حقيقة و حجم ومصدر ثرواتنا واموالنا كي يطلع المواطنون على حقيقة الفاسد والسارق من عدمه ،لقد رفضتم دعواتنا السابقة للمناظرة فهل مستعدون لنتواجه حول ثرواتنا ؟.

وسخر مما اسماه حراك الجيل الجديد وقال هل تتوقعون ان يكون بمقدوره اصلاح مسار الحكم في الاقليم ورئيسه غارق في الفساد بلانظير وهو مجرد هراء بحت .

وعن الحزب الديمقراطي قال انه لايؤمن بالديمقراطية ويعتقلون الكتاب و يوجهون لاولادنا تهم الارهاب ويقومون بايذاء ابناء جلدتنا من الاجزاء الاخرى من كردستان، هل هذه كرديتهم؟ .

وجدد التاكيد انه بهمة الجماهير وبمشاركتهم الفاعلة في الانتخابات سننهي التسلط وهذه السلطة الفاسدة .

رسالة مؤثرة لأبناء رابرين

الى ذلك وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، ، رسالة مؤثرة لأبناء منطقة رابرين بعد التحشد الجماهيري الكبير لنصرة القائمة ١٢٩ في الانتخابات التشريعية المرتقبة بإقليم كردستان هذه نصها:

أيها المواطنون الأعزاء في منطقة رابرين.

من قرارة نفسي أشكر إخلاصكم وحماسكم الاتحادي، إن قدومكم وحضوركم مبعث فخر لنا وكلي اعتزاز بكم.

إن التقرب منكم والتحدث إليكم عن كثب لهو شرف كبير وكنت أود البقاء معكم لفترة أطول للحديث عن ملفات أخرى. وأعلم أن الازدحامات الخانقة وحماسكم اللافت تسبب بإيذاء العديد من أحبتنا. وحرصا منا على سلامة الجميع اختصرنا كلمتنا كي لا يتعرض أي من أحبتنا لمكروه.

إن سلامتكم يعني لنا الكثير الكثير، لذا أوعزت لفريقي على الفور للاطمئنان عليكم والبقاء معهم للتأكد من سلامتهم.

كما أقدم اعتذاري للذين لم يتمكنوا من الاستماع إلى كلمتي بسبب خلل فني، لكننا نطمئنهم بأننا سنفذ كل ما قلناه.

أيها المواطنون الأعزاء..

لن ننسى حرصكم وسعيكم المخلص لإنجاح قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني، أشكر لكم حضوركم ودعمكم. أكرر قولي بأني أطمئنكم بأن أظل أخا وسندا لكم أبدا، ولن أتخلى عنكم في أي مرحلة أو محطة ومعا سنقضي على التسلط مثلما يرعب حماسكم الآن الخصوم ويملئ قلوبهم الخوف والهلع.

المخلص لكم

بافل جلال طالباني

الاتحاد الوطني هو الوحيد القادر على تصحيح مسار الحكم

رسالة الرئيس بافل الى مواطني كردستان حول انتخابات برلمان كردستان

2024-9-25

تحية وسلام

اعطني فرصه لاتحدث معك،ليس كرئيس حزب بل كصديق .

الانتخابات قادمة ،انها انتخابات مهمة جدا لكردستان ولحياتكم جميعا .

ادرك ان بعضكم منزعج جدا من العملية السياسة عموما ومن جانب من هذا معكم حق ،ولكن لدي بعض الرسائل اود ايصالها اليكم .

هذه الانتخابات ليست كسابقاتها،ففي هذه الانتخابات اصواتكم ستكون مؤثرا ولن تضيع .

في هذه الانتخابات هناك حزبان يمكنهما ان يؤثرا فعلا على حياتكم ،

حزب منهما مجرب ،منذ سنوات ورئيس الوزراء من هذا الحزب ومنذ سنوات والوزارات الرئيسية عند هذا الحزب . اسألوا انفسكم وانظروا الى عوائلكم ،

هل انتم راضون عن حكم ذلك الحزب ؟

هل تمكن من الدفاع عن حقوقكم كما يجب في بغداد؟

هل تمكن من حماية ارض كردستان المقدسه كما يجب؟

ام ان هذه الارض التي ضحينا بدماء كثيرة من اجل تحريرهامن الدكتاتور يقومون ببيعها الان لمصالحهم وجيوبهم ولاعداء الكرد وكردستان.

لابد لكم ان تشعروا بالامان،وليس كما نرى اليوم حيث مسيرات خمسين دوله تحلق فوقناواعداد كبيرة من المواطنين والشباب يقتلون يوميا في هذه البلاد ولا احد يتحدث .

ان جل تركيز الحزب الحاكم الان في كردستان يصب في مصلحته وجيبه.

لنكن صريحين،الناس لم يستلموا رواتبهم ،بغداد تريد ان ترسل الرواتب ولكنهم لايسمحون بان ترسل الرواتب , لماذا ؟

لانه لابد ان تذهب الاموال الى مصاريفهم وتوزع من مصاريفهم .

هذا استهزاء بحياة المواطنين.

هل تعلمون كم كانت كردستان عزيزة في نظر دول العالم ؟

كانوا يتحدثون عنها باعتزاز.

كانت محاكمنا مختلفة.

وحكومتنا مختلفة .

ويحق للناس التحدث وان يكون لهم اراء مختلفة

اما الان فمن يجرؤ ان يكون له رأي مختلف يااصدقائي؟

لدينا الان نشطاء وكتاب يعتقلون بسبب كتابتهم مقالا او منشورا على مواقع التواصل ،ينسب اليهم تهم الارهاب ويحكم عليهم بالسجن والاعتقال.

اذا كنتم تريدون ان تقوموا بتغيير حقيقي فان العشرين من تشرين الاول فرصتكم.

صوتوا للحزب الذي باستطاعته اعادة تنظيم الوضع في كردستان وتحسين حياتكم.

لا اقول لكم بان الاتحاد الوطني لم يرتكب اخطاء ،نعم كان لدى الاتحاد الوطني مشاكل كثيرة .

كأية عائله لا سامح الله تفقد الاب فانها ستواجه مشاكل ، ولكن من حسن الحظ

فان الاتحاد الوطني هو قوي اليوم وهو صاحب خطاب موحد اليوم.

في هذه الانتخابات اصواتكم ستكون مؤثرا ولن تضيع

اول مانقوم به هو اننا ننظر الى كردستان بالعين ذاتها .

من اي مدينه كنت لا نرى اختلافا في ذلك .

من زاخو الى خانقين كلكم كرد وسنكون معا.

سنخدم كردستان عامة .

سننهي التمييز بين المدن .

صوتوا لمن يقول لكم انه سيفعل امرأ وسينفذه.

امنحوني فرصة كاتحاد وطني كردستاني، هذا الاتحاد الجديد منذ ثلاث سنوات ولم نفعل خلالها القليل :

ان قانون الانتخابات لم يحل صحيحا

وقلنا لهم انه قميص فصل على مقاس جهة معينة.

قلنا اننا سنغيره وقد قمنا بذلك .

قلت لكم اننا سنضفي الروح الخضراء على كركوك من جديد وقمنا بذلك.

قلت لكم امام جميع انادنا وامام العديد من الدول باننا سنعيد المحافظ للاتحاد الوطني الكردستاني وللكرد ولكم ،وقمنابه.

لدي رساله لاعضاء الاتحاد الوطني

لذوي الشهداء والاحتياجات الخاصة والسجناء السياسيين وبيشمركتنا الشجعان.

هذا هو الاتحاد الوطني الذي طالبتم به،اتحاد وطني موحد الصف ، اتحاد وطني قوي ،

اتحاد وطني يقف بوجه مناهضي واعداء كردستان بوحده .

اتحاد وطني صوته هو المسموع في بغداد .

اتحاد وطني علاقاته الدولية عادت مثلما كانت في زمن مام جلال.

اتحاد وطني سيكون دعما وسنداً لكم،

لابد ان تصوتوا للاتحاد الوطني الكردستاني، لان الاتحاد الوطني اذا تعهد نفذ وعده بتفان.

الاتحاد الوطني ملك لكم،وسيكون معكم .

الاتحاد الوطني وحده القادر على اعادة تنظيم وتصويب هذا الحكم الاعوج.

الاتحاد الوطني الكردستاني فقط وليس غيره.

»

الاتحاد الوطني وحده القادر على اعادة تنظيم وتصويب هذا الحكم الاعوج.

»

رسالتنا تصحيح مسار الحكم، تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وحماية الاقليم

فيما يأتي رسالة قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني الرقم ١٢٩، لانتخابات برلمان كوردستان، المقرر إجراؤه يوم ٢٠٢٤/١٠/٢٠:

يا أبناء شعب كوردستان

أيتها الجماهير االوطنية في محافظات (اربيل، السليمانية، دهوك، حلبجة)

الأهالي الصامدون في الإدارات المستقلة (كرميان، رابرين، سوران، زاخو)

أيها الناخبون في مدن وقصبات وقرى اقليم كوردستان كافة

إقليم كوردستان منطقة غنية بالموارد الطبيعية والسياحة والتربة الخصبة، وهذه الخصائص هي أساس بناء دولة مزدهرة ومتطورة توفر الرفاهية لجميع شرائح المجتمع، ولكن خلال السنوات الأخيرة، وبسبب الانحراف عن مبادئ الشراكة في الحكومة واتباع سياسة غير واقعية وسوء إدارة، تراجع إقليم كوردستان اقتصاديا وواجهت تهديدات ومخاطر جادة، ويوما بعد آخر تتجه معيشة المواطنين نحو الأسوأ وثقل ومكانة اقليم كوردستان نحو الأضعف، وهذا ليس في مستوى طموح الاتحاد الوطني الكوردستاني ونضال وتضحيات وصمود شعب كوردستان، لذا تعهد الاتحاد الوطني الكوردستاني القيام بواجبه التاريخي، ويتجه في الانتخابات المقبلة ببرنامج شامل وفي سبيل حماية كيان اقليم كوردستان وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيه، نحو تصحيح مسار الحكم، لأن الاتحاد الوطني الكردستاني هو المؤسس الحقيقي للنظام الاتحادي في إقليم كردستان عام ١٩٩٢. وبعد سقوط نظام البعث، تم ترسيخ هذا النظام في الدستور العراقي من خلال جهود الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني، وقد آن الأوان لحماية هذه التجربة من الفشل والاحتكار.

إن سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني لحل القضايا بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية واضحة، وهي أن الحل في بغداد، وليس في عاصمة دولة أخرى.

ويجب التوصل إلى اتفاق دائم مع الحكومة الاتحادية لحل مسألة رواتب موظفي حكومة الإقليم وكافة القضايا الأخرى،

بما يضمن حماية حقوق الشعب الكردي والحقوق الدستورية للإقليم.

ويرى الاتحاد الوطني الكردستاني أن الاقتصاد المستقل للإقليم لايكون بقطع علاقاته الاقتصادية بشكل كامل مع الحكومة الاتحادية وربط العصب الاقتصادي مباشرة بطرف خارجي، لأنه في يوم من الأيام سيقتلعون هذا العصب من الأساس، وللأسف حدث هذا بالفعل، لذا لم ندع أن يلقى الغاز الطبيعي مصير النفط.

المبدأ الثابت لدينا هو أننا لسنا الحاكم المطلق، بل إن جميع القوى والأحزاب السياسية الأخرى في كوردستان شركاء في إدارة الحكم، وفق الاستحقاق الانتخابي والاتفاق المسبق، فنحن نحترم الاستحقاق الانتخابي، والتعددية السياسية وحرية عمل الأحزاب في أوجها، ويتم التعامل مع جميع القوى من منظور الديمقراطية وقبول الآخر، ولن يتم إغلاق المقرات وإحراقها، ولن يتعرض مؤيدو الأحزاب الأخرى للملاحقة.

عندنا قطاعات (الزراعة، الصناعة، التعليم العالي، الثروة الحيوانية، السياحة، والصحة) وكل القطاعات الأخرى، في نمو مطرد، ووصلت يد الاعمار إلى أبعد القرى على الحدود ونهدف إلى المزيد.

- نحن ضد اعتقال الصحفيين بسبب الرأي المخالف وحرية التعبير وانتقاد الحكومة.

- حق التظاهر هو حق مبدئي لجميع الطبقات والشرائح وقد أثبتنا ذلك عملياً في الماضي وسنواصل الدفاع عنه.

- الحلول السياسية والدبلوماسية للحفاظ على الأمن في الحدود وحماية المواطنين من أولويات مهامنا.

- نحن نعتبر كل مكان ومدينة في كردستان ملكا لنا، ولم نحاول إعطاء نظرة سلبية لأي مدينة وبلدة عبر وسائل الإعلام، لأن الاتحاد الوطني الكردستاني هو قوة كوردستان بأكمله، ويعتبر خدمة خدمة جميع مدن وقصبات وقرى كوردستان من واجبه.

- المواطنون في نظرنا متساوون في الواجبات والحقوق والامتيازات، والولاء الحزبي ليس معيارا لمنح الامتيازات.

- الاتحاد الوطني الكردستاني لا يستخدم أي مكون لمصالحه الخاصة ويحترم إرادتهم، ويؤمن بأن المكونات يجب أن تمثل نفسها.

- نعتقد أنه يجب عودة النازحين إلى أماكنهم، لأن المدن العراقية آمنة، ولم تعد هناك حاجة لبقائهم في إقليم كوردستان بعد الآن، وإجبارهم على البقاء مخالف للأسس الأخلاقية والقانونية، فلايجوز منع عودتهم للمصالح الاقتصادية واستخدامهم في الانتخابات.

- بعد الاستفتاء حاولنا جاهدين تعيين محافظ كردي لكركوك، وكان ذلك جزءا من الاتفاق على تشكيل الحكومة، لكن أطرافا أخرى حاولت الإبقاء على المحافظ المفروض، بعكس الاتفاق والمسؤولية الكوردية، والآن تدعم المرشحين غير الكرد

للمنصب.

- من منطلق المصالح القومية والوطنية العليا، طالبنا بمشاركة الكورد في انتخابات كركوك بقائمة واحدة، لكي يكون تمثيلهم أكبر ويتم اختيار محافظ كوردي، وتنتهي سياسات الفرض والتعريب والتغيير الديمغرافي، لكن أطرافا أخرى، ومن منظور المصلحة الحزبية الضيقة، شاركت بشكل منفصل، وبسبب ذلك خسر الكورد مقعدا في الانتخابات.

يا جماهير شعب كوردستان

ناخبو اقليم كوردستان من جميع الشرائح والطبقات

الشباب، النساء، العمال، الكسبة- الفلاحون والموظفون

هذه الانتخابات فرصة حاسمة، كما أنها مسؤولية تاريخية تقع على عاتقنا جميعا بعدم تفويت هذه الفرصة ومحاولة تصحيح مسار الحكم في إقليم كوردستان.

فلنقرر معًا تصحيح المسار السياسي والإداري والدبلوماسي والخدمي في إقليم كوردستان وإنقاذ شعب إقليم كوردستان من التفرد والتسلط وانعدام الرواتب.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني هو القوة الوحيدة التي يمكنها تقديم خدمة جديرة وحقيقية لشعب كوردستان، من خلال تصويتكم ودعمكم، في ظل حكومة حريصة، والقضاء على كافة المخاطر والأزمات المختلفة التي تواجه كوردستان.

ساندونا لتقوية اتحادكم، لأن تقوية الاتحاد الوطني الكوردستاني سيضمن وجود إقليم أقوى وسيتم حل مشكلة متقاضي الرواتب في إقليم كردستان بشكل جذري.

كونوا معنا لتنفيذ برنامج الاتحاد الوطني الكردستاني الشامل النابع من صميم جماهير شعب كوردستان، والمتضمن مصالح جميع فئاته.

وفي الختام نقول: إقليم كوردستان يحتاج إلى (قوة) قوية، وبدعمكم هذه القوة كانت وستبقى الاتحاد الوطني الكوردستاني.

الاتحاد الوطني الكوردستاني قوة، وبهذه القوة يمكننا وضع حد لانتهاك القانون في الاقليم.

معًا يمكننا إنقاذ مواطني أربيل ودهوك من حكم الحزب الواحد والاضطهاد.

معًا يمكننا إنهاء العقوبات المفروضة على محافظتي السليمانية وحلبجة وإدارتي رابرين وكرميان وقضاء كويه.

فقط بقوة مثل الاتحاد الوطني الكردستاني يمكننا قيادة الاقليم نحو إدارة شاملة وآمنة وخدمية.

الى أمام نحو انتصار القائمة (١٢٩) للاتحاد الوطني الكوردستاني وتصحيح مسار الحكم في إقليم كوردستان.

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

الرقم (١٢٩)

قوباد طالباني ووفد أمريكي:
إجراء انتخابات نزيهة تعكس تطلعات الشعب

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الجمعة ٢٠٢٤/١٠/١١، وفدا رفيع المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة سيس مولتن عضو الكونغرس الأمريكي، وبحث معهم مسألة انتخابات برلمان كوردستان وعملية الإصلاح في قوات البيشمركه، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء، الذي حضره عدد من كبار المستشارين السياسيين والعسكريين وأعضاء في الكونغرس وستيف بيتنر القنصل العام للولايات الكتحدة في اقليم كوردستان، شدد الجانبان على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، بحيث تكون نتائجها انعكاسا لتطلعات وإرادة مواطني الاقليم.

وأعرب الوفد الأمريكي عن الأمل في تشكيل الكابينة الحكومية سريعا بعد الانتخابات، وأن تكون حكومة فعالة وموحدة، لتتمكن من تعزيز العلاقة بين الاقليم وبغداد، وكذلك تطوير العلاقات بين الاقليم والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكذلك إجراء الاصلاحات في قوات البيشمركه بشكل سريع وناجح، من جهة أخرى.

وفي محور آخر من اللقاء، جرى التباحث بشأن بقاء قوات التحالف الدولي في العراق واقليم كوردستان، وأشار قوباد طالباني بهذا الصدد الى استمرار تهديد الارهاب في العراق والمنطقة، مؤكدا ضرورة بقاء قوات التحالف لتقديم المساعدة للقوات الأمنية في كوردستان والعراق.

سنوقف البارتي عند حده في هذه الانتخابات وننهي تسلطه

أكد قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، أن الاتحاد الوطني الكوردستاني سيوقف الحزب الديمقراطي عند حده في هذه الانتخابات، كما فعل خلال العامين الماضيين.

وخلال تجمع جماهيري في ناحية خدران وقرى سفح جبل كوسرت بإدارة رابرين، الخميس ٢٠٢٤/١٠/١٠، قال قوباد طالباني: «خلال السنوات الماضية عزف جزء كبير من شعب كوردستان عن التصويت بسبب المشكلات التي كانت موجودة داخل الاتحاد الوطني واليأس من إحداث التغيير، ولكن الاتحاد الوطني الآن بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني أعاد الأمل الى جماهير شعب كوردستان»، مضيفا: «حاليا بدأت مرحلة جديدة، فالمواطنون يعتبرون أنفسهم أصحاب الاتحاد الوطني، لأن الاتحاد أعاد تنظيم نفسه».

وأوضح مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال: «خلال السنوات الثلاث الماضية تمكن الرئيس بافل من إعادة تنظيم الاتحاد الوطني الكوردستاني وكذلك مصالحة الجماهير، كما أغلق الباب أمام الحزب الديمقراطي للتزوير في الانتخابات، لذا يحدو المواطنون الأمل اليوم أكثر من أي وقت مضى لتغيير نمط الحكم».

وأكد قوباد طالباني، أن «قوة وحيدة الآن لها الرغبة والأدوات والقوة اللازمة لإجراء التغيير، وهو الاتحاد الوطني الكوردستاني، وكما أوقفنا البارتي عند حده خلال السنتين الماضيتين في عدة محطات، فإن الرئيس بافل والاتحاد الوطني سيضعان له حدا أيضا خلال الانتخابات القادمة، وننهي تسلطه».

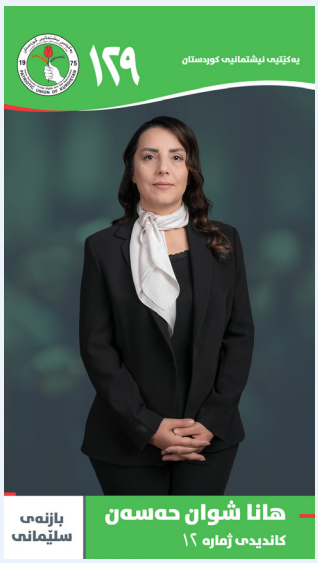

ابناء شعب كوردستان في هذه الانتخابات امام خيارين

وكذلك اجتمع قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال في إطار لقاءاته واجتماعاته مع طبقات وشرائح المجتمع في إدارة رابرين، مع سكان ناحية سركبكان وقرى دولي اكويان وشاوري.

وخلال الاجتماع اشار قوباد طالباني، الى ان هذه الانتخابات هي بداية مرحلة جديدة في اقليم كوردستان، وقال: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني انهى تلك المرحلة التي يتمكن فيها اي طرف بالاستحواذ على اغلبية مقاعد البرلمان عن طريق التزوير وفرض نفسه على كوردستان.

واضاف: ان هذه المرحلة الجديدة هي مرحلة تصحيح مسار الحكم وانهاء التمييز بين المدن والمناطق المختلفة، ومن يستطيع قيادة هذه المرحلة الجديدة هو فقط الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني والذي يمتلك القوة والقدرة والمستلزمات اللازمة.

واوضح قوباد طالباني: ان ابناء شعب كوردستان في هذه الانتخابات امام خيارين، من منهم راض عن شكل الحكم الحالي ليصوت الى الحزب الديمقراطي الذي سيستمر على هذا الشكل من الحكم، ومن من المواطنين يريد التغيير الجذري في الحكم، يجب ان يدعم الاتحاد الوطني الكوردستاني، لان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الوحيد الذي لديه خطة محكمة للتغيير ولديه القدرة والقوة الارادة اللازمة.

تخصيص أكثر من ٣ مليارات دينار لتطوير قطاع الرياضة

قرر قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، تخصيص أكثر من ٣ مليارات دينار لتطوير قطاع الرياضة في اقليم كوردستان.

جاء ذلك خلال اجتماع قوباد طالباني الجمعة ٢٠٢٤/١٠/١١ مع بورد الرياضة واللجنة العليا للرياضة للاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث يتم صرف المبلغ المذكور في ٣١ مشروعا رياضيا، من إنشاء وتعمير الملاعب الرياضية وتوفير المستلزمات اللازمة لها، في محافظتي السليمانية وحلبجة وإدارتي كرميان ورابرين وقضاء بردرش التابع لمحافظة دهوك.

هذا وتساهم هذه الخطوة في حل جزء كبير من مشكلات ونواقص البنية التحتية للقطاع الرياضي في الاقليم، وبالتالي تمكين النوادي والفرق الشعبية من تنمية قدراتها.

كما أوصى مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، بورد الرياضة في الاتحاد الوطني، للعمل على الاستثمار في القطاع الرياضي وجعل الرياضة مهنة للرياضيين، وقدم لهم الخطط والمشاريع اللازمة بهذا الخصوص، للعمل عليها في المرحلة الآنية وفي المستقبل.

١٢٩
دەنگ بدە بە یەکێتیی
نیشتمانیی کوردستان
PATRIOTIC UNION OF KURDISTAN
کۆتایی بە دەسەڵاتی
خۆسەپێن دەهێنین.
#یەکێتی١٢٩

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
د. دڵشاد مصطفى (ڕازاوە)
کاندیدی ژمارە ١٦
بازنەی سلێمانی

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
بورهان عبدالرحمن
کاندیدی ژمارە ١٧
بازنەی سلێمانی

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
کەوسەری ئەوقاف
کاندیدی ژمارە ١٨
بازنەی سلێمانی

انتصار القائمة ١٢٩ سيعيد الأمان الى منطقة بادينان

أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن انتصار القائمة ١٢٩ للاتحاد الوطني الكوردستاني، سيعيد الأمان الى منطقة بادينان، مشيرا الى أن هناك حزبا يرفع شعار الأمان في هذه الانتخابات في حين ليس هناك أي أمان في المنطقة التي يحكمها.

وقال لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي، مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح صحفي: «نأمل أن يحصل الاتحاد الوطني الكوردستاني على عدد كبير من الأصوات في منطقة بادينان ، لكي يستطيع إنهاء الإجحاف والتمييز وانعدام الحرية في المنطقة».

وأضاف لطيف نيرويي: «هناك طرف سياسي يتحدث باستمرار عن الأمان، في حين يعيش أهالي قضاء آميدي بين جبلين، لايخضع أي منهما لسيطرة قوات البيشمركه وإنما تسيطر عليهما قوات دولة اقليمية، كما تحلق الطائرات والمروحيات العسكرية على المنطقة باستمرار، ما تسبب ببث الخوف والهلع في نفوس المواطنين وأرواحهم معرضة للخطر».

وأوضح مسؤول بورد الاعلام قائلا: «أهالي منطقة بادينان يستحقون حياة أفضل، وبتصويتهم للقائمة ١٢٩، سيضمن لهم الاتحاد الوطني الكوردستاني الحرية والمساواة والأمان».

مفوضية الانتخابات تنفي مزاعم إعلام البارتي

نفت المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تصريحا منسوبا اليها من قبل إحدى القنوات الاعلامية التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني، مؤكدة ان ذلك يسيء اليها شخصيا والى المفوضية والعملية الانتخابية برمتها.

وكان القسم العربي لموقع قناة (كوردستان ٢٤) التابعة لجناح رئيس حكومة الاقليم في الحزب الديمقراطي، قد نشر خبرا مفبركا على لسان جمانة الغلاي المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بأن المفوضية «ستجري تحقيقا في عملية التزوير (المزعومة) التي قام بها الاتحاد الوطني الكوردستاني في حلبجة».

وبهذا الصدد صرحت جمانة الغلاي لـ PUKMEDIA، قائلة: «ما نشر باسمي غير صحيح وعار عن الصحة، وهو إساءة غلى العملية الانتخابية ونزاهة مجلس المفوضين في عملهم».

وأكدت المتحدثة باسم المفوضية، أن مثل هذه الادعاءات تهدف الى «زعزعة ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، كما هو إساءة لي شخصيا لأني لم أصرح ولم أتحدث عن التزوير في الانتخابات، كما لم تجر العملية الانتخابية حتى الآن ليحصل فها تزوير».

رئيس الجمهورية :

ضرورة الاهتمام بالطلبة وتوفير الأجواء التعليمية المناسبة لهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٤ في قصر بغداد، معالي وزير التربية الدكتور إبراهيم نامس الجبوري.

وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على أهمية دعم العملية التربوية والارتقاء بهذا القطاع المهم، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة مضاعفة الجهود لإنجاح العام الدراسي، مؤكدا أهمية مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التربية في البلاد، مشيرا إلى ضرورة الاهتمام بالطلبة وتوفير الأجواء التعليمية المناسبة لهم.

من جانبه، أعرب وزير التربية عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على توجيهاته القيمة ودعمه المتواصل للوزارة، مؤكداً استمرار السعي وبذل الجهود للارتقاء بالواقع التربوي والتعليمي في العراق.

اهداء مجموعة من الكتب العلمية الى جامعتي زاخو والأنبار

بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، قام ممثل حكومة إقليم كردستان في بغداد السيد فارس عيسى، والمدير العام لدائرة التخطيط والتطوير في رئاسة الجمهورية السيد سكفان مراد بزيارة جامعة زاخو وتسليم رئيس

الجامعة الدكتور ناظم سليمان جقسي هدية فخامة الرئيس المتمثلة بمجموعة من الكتب والمصادر إضافة إلى منحة رئيس الجمهورية لمجموعة من الطلبة المتميزين في مختلف التخصصات.

وأكد السيدان فارس عيسى وسكفان مراد دعم السيد الرئيس الدائم لكل ما من شأنه تطوير المسيرة العلمية في البلاد والارتقاء بها باعتبارها أولوية لبناء الإنسان وأعداده علمياً.

بدوره، ثمّن رئيس جامعة زاخو الجهود المستمرة للسيد رئيس الجمهورية في تذليل العقبات التي تواجه الأسرة التعليمية، مؤكداً أن اهتمام فخامته بقطاع التعليم يعد دافعاً معنوياً كبيراً للطلبة لتقديم أقصى ما لديهم وبما يخدم مستقبل العراق وشعبه.

وفي السياق نفسه ، قام الدكتور عامر صلاح مهدي الدليمي معاون المدير العام لدائرة التخطيط والتطوير في رئاسة الجمهورية بزيارة جامعة الانبار وتقديم هدية فخامة الرئيس المتمثلة بمجموعة من الكتب المتنوعة إلى الجامعة، وذلك خلال استقبال رئيس الجامعة الدكتور مشتاق طالب صالح الندا لوفد رئاسة الجمهورية.

وأكد السيد عامر صلاح مهدي أن هذه المبادرة تأتي كدليل واضح على المكانة المرموقة التي تحتلها جامعة الأنبار خاصة بعد دخولها في التصنيفات العالمية، مشيراً إلى أن هذه الكتب العلمية ستكون مصدراً مهماً للباحثين والطلاب في مختلف التخصصات، كما ستسهم في تعزيز الأبحاث العلمية التي تقودها الجامعة.

من جانبه، أعرب رئيس الجامعة عن شكره وامتنانه لهذه الالتفاتة الكريمة، مؤكداً أن هذا الإهداء يعكس اهتمام فخامته بالعلم والتعليم ويجسد حرصه على دعم المؤسسات الأكاديمية في العراق للوصول إلى أعلى المستويات العلمية.

تهنئة الرئيس التونسي بمناسبة إعادة انتخابه لدورة رئاسية جديدة

الى ذلك هنأ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤، الرئيس التونسي قيس سعيّد بمناسبة إعادة انتخابه لدورة رئاسية جديدة.

وأعرب رئيس الجمهورية، في اتصال هاتفي، عن تمنياته للرئيس قيس سعيّد بالتوفيق والسداد، وللشعب التونسي الشقيق بالمزيد من التقدم والازدهار، مؤكدا حرص العراق على تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين لتشمل مجالات عدة.

من جانبه، أعرب الرئيس التونسي عن شكره وتقديره للسيد الرئيس، مشيرا إلى تطلع تونس لتعضيد أواصر العلاقات الثنائية وبما يحقق تطلعات الشعبين الشقيقين في التطور والنماء.

د.سونر جاغابتاي:

تركيا تريد إعادة ربط العراق وسوريا معاً

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

لم تكن الأحداث التي شهدها الهلال الخصيب منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في صالح المصالح الأمنية التركية. إذ أسفرت الصراعات الأهلية في العراق التي أعقبت الغزو، وصعود تنظيمي «القاعدة» و «الدولة الإسلامية» («داعش»)، والحرب الأهلية السورية، كلها مجتمعة، عن حالة من عدم الاستقرار الإقليمي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن، شملت العديد من الهجمات الإرهابية ضد تركيا.

وفي الوقت نفسه، استغل «حزب العمال الكردستاني» - الذي صنفه «حلف شمال الأطلسي» («الناتو») كياناً إرهابياً والذي يحارب أنقرة منذ عقود - اللامركزية في

العراق لترسيخ وجوده على طول الحدود (بين تركيا والعراق) في «منطقة كردستان» شبه المستقلة.

وعلى الحدود الجنوبية الأخرى لتركيا، أدت الحملة المتعددة الجنسيات ضد «داعش» إلى قيام شراكة بين الولايات المتحدة و«وحدات حماية الشعب» – الجناح السوري المسلح لـ «حزب العمال الكردستاني» الذي تولى لاحقاً دوراً قيادياً في «قوات سوريا الديمقراطية» واكتسب السيطرة على مناطق واسعة من الحدود. وقد أصبحت هذه الشراكة أكبر عائق أمام إعادة ضبط العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

واليوم، ومع توقع انخفاض الوجود العسكري الأمريكي في العراق وسوريا بشكل كبير، تهدف أنقرة إلى تعزيز إعادة المركزية الناعمة في كلا الجارين، سعياً لتحقيق أهداف أوسع نطاقاً تتضمن كبح عدم الاستقرار على حدودها وحرمان «حزب العمال الكردستاني» من أي مساحة للقيام بعملياته.

ويتناول الجزء الأول من هذا التقرير كيف تؤثر هذه الأهداف على السياسة التركية في سوريا. وسيتناول الجزء الثاني التداعيات على العراق.

مصافحة مع نظام الأسد؟

تتمثل الفكرة الأساسية لاستراتيجية تركيا في سوريا بالقضاء على «وحدات حماية الشعب» (التي تعتبرها تركيا تهديداً أمنياً مستقبلياً نظراً لعلاقتها مع «حزب العمال الكردستاني»)، مع إنهاء الحرب في نهاية المطاف. ويشير ذلك إلى استراتيجية ملتوية قد تشمل مفاوضات متزامنة مع دمشق وواشنطن. وتسيطر الولايات المتحدة و«وحدات حماية الشعب»/«قوات سوريا الديمقراطية» حالياً على أجزاء من شمال شرق سوريا، وستكون تركيا حريصة على تنسيق مستقبل هذه المناطق مع واشنطن.

ومع ذلك، تعتقد أنقرة في نهاية المطاف أن إعادة مركزية سوريا تخدم مصالحها على أفضل وجه في الأمد البعيد، لذا سيكون نظام الأسد هو المحاور الرئيسي لها في حل القضايا الأساسية، بدءاً من إعادة توطين بعض اللاجئين السوريين البالغ عددهم حوالي ٣ ملايين شخص في تركيا وصولاً إلى معالجة مصير «وحدات حماية الشعب» والوجود العسكري التركي في شمال سوريا.

المطالب الصعبة:

إن الطلب الأساسي لتركيا من نظام الأسد هو قمع «وحدات حماية الشعب» وإعادة المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» إلى سيطرة النظام. وفي هذا السياق، تريد أنقرة من الأسد أن يسعى إلى تحقيق «إعادة المركزية

الناعمة» – أي إعادة قوات النظام وحكمه إلى شمال البلاد مع منح عناصر غير عنيفة من المعارضة السورية إمكانية الوصول إلى السلطة المحلية (بما في ذلك الجماعات الكردية، طالما أنها ليست «وحدات حماية الشعب»).

وأخيراً وليس آخراً، تريد أنقرة من الأسد إعادة بعض اللاجئين السوريين على الأقل الذين يقيمون في تركيا منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي المقابل، يريد الأسد من القوات التركية مغادرة سوريا.

إن التحدي الذي يواجه هذا التسلسل هو أن العديد من السوريين البالغ عددهم نحو ٦ ملايين شخص والذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا لا يريدون عودة نظام الأسد في الوقت القريب، إن كان ذلك سيحدث على الإطلاق.

وبالمثل، لا يرغب العديد من اللاجئين في تركيا العودة إلى بلادهم، مما دفع أنقرة إلى اللجوء إلى ثغرات قانونية مختلفة لإخراجهم (على سبيل المثال، تم ترحيل البعض إلى المناطق التي تسيطر عليها تركيا في سوريا بسبب مخالفات بسيطة مثل تلك المتعلقة بالمرور). ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٣، أدت هذه التكتيكات إلى تقليص عدد السوريين في تركيا من ٣٫٧ مليون شخص إلى ما يزيد قليلاً على ٣ ملايين.

«منطقة رمادية» في الشمال الغربي.

إن أحد المخاوف الرئيسية التي تراود أنقرة هو أن يؤدي الانسحاب السريع من شمال سوريا إلى انهيار أمني مماثل لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. وهذا السيناريو، بالإضافة إلى خلق المزيد من تدفقات اللاجئين إلى تركيا، قد يتيح لـ«هيئة تحرير الشام» – الجماعة العنيفة المرتبطة بتنظيم «القاعدة» والتي تسيطر على أراضٍ في شمال غرب سوريا – الاستفادة من السخط الشعبي وشن هجمات إرهابية، سواء داخل تركيا أو ضد القوات التركية خلال انسحابها من سوريا.

ولتجنب هذا السيناريو، قد تطلب أنقرة من الأسد إقامة «منطقة رمادية» انتقالية في شمال سوريا، حيث توفر القوات العسكرية التركية والمليشيات الحليفة لها القانون والنظام.

وفي هذه المنطقة المقترحة، ستحظى جماعات المعارضة غير العنيفة ببعض الوصول إلى السلطة المحلية، في حين ستقدم دمشق خدمات عامة رئيسية مثل التعليم، والمرافق، وتسليم البريد، وما إلى ذلك. إن الهدف النهائي هو إنهاء الحرب الأهلية وإعادة السيطرة الكاملة للنظام في شمال البلاد بمرور الوقت، مع تقديم ضمانات لجماعات المعارضة السلمية.

وبطبيعة الحال، سوف تهدف «هيئة تحرير الشام» إلى إفساد هذه الاستراتيجية من خلال التمرد على أي اتفاق تبرمه أنقرة مع الأسد.

ومع ذلك، فمن المفارقات أن محاربة «هيئة تحرير الشام» قد تصبح أول اختبار للتعاون السوري-التركي منذ بداية الحرب، مما قد يقرّب الجارتين بصورة أكثر.

وبالنظر إلى روابط الجماعة بتنظيم «القاعدة»، فقد تتدخل قوى خارجية لمساعدة تركيا في إخماد تمرد «هيئة تحرير الشام» - بما في ذلك الولايات المتحدة وحتى الحلفاء الأوروبيين الذين يظلون قلقين من خطر تدفقات جديدة للاجئين من سوريا (انظر أدناه حول مخاوف الولايات المتحدة بشأن المبادرات التي تعود بالنفع على الأسد).

تسوية فسيفسائية في الشمال الشرقي.

حتى في الوقت الذي تجري فيه تركيا محادثات مع الأسد، فستواصل أيضاً الانخراط مع الولايات المتحدة حول مستقبل شمال شرق سوريا، وسط احتمال تقليص واشنطن لوجودها العسكري هناك أو الانسحاب تماماً. وتتصور أنقرة فترة انتقالية يتم فيها تقسيم شمال شرق سوريا بشكل غير رسمي إلى مناطق نفوذ يديرها نظام الأسد وتركيا، بينما تقدم الولايات المتحدة مساعدة فنية غير مباشرة (انظر أدناه).

وحالياً، يلعب الوجود العسكري الأمريكي الصغير في شمال شرق سوريا دوراً حيوياً من خلال الشراكة مع «قوات سوريا الديمقراطية» لمنع عودة تنظيم «الدولة الإسلامية».

وكجزء من هذا الجهد، تحتفظ قوات «وحدات حماية الشعب» وعناصر أخرى من «قوات سوريا الديمقراطية» بسجون ومعسكرات احتجاز تضم حوالي ٧٠،٠٠٠ من مقاتلي «داعش» وأفراد أسرهم، وكثير منهم من الأجانب الذين ينتظرون إعادتهم المتأخرة إلى بلدانهم. كما تشعر واشنطن بالقلق إزاء طموحات إيران المتنامية في المنطقة.

وللتوفيق بين كل هذه التحديات، من المرجح أن تشارك تركيا في محادثات متزامنة حول مناطق النفوذ المتعايشة:

** بالنسبة لبعض مناطق شمال شرق سوريا - وخاصة «وادي نهر الفرات الأوسط» - ستتعاون أنقرة مع الولايات المتحدة لتسوية التفاصيل الخاصة بالنظام الذي سيخلف الوجود الأمريكي، مع سعي القوات التركية إلى منع عودة تنظيم «داعش» بمساعدة القبائل العربية الصديقة لتركيا والمخابرات الأمريكية (وربما القوات الخاصة الأمريكية).

** بالنسبة لبقية شمال شرق سوريا، ستجري أنقرة محادثات مع دمشق حول

ترتيب عودة النظام وإنهاء سيطرة «وحدات حماية الشعب»، كجزء من تسوية أوسع نطاقاً لإنهاء الحرب.

وستكون النتيجة على المدى القريب نوعاً من «الفسيفساء» السياسية، حيث تتناسب المكونات السياسية المختلفة معاً في جميع أنحاء شمال شرق سوريا. أما الهدف على المدى الطويل، فهو عودة النظام السوري بأكمله إلى المنطقة بأسرها.

اللعب المزدوج لروسيا.

من خلال الضغط على الولايات المتحدة للتخلي عن «وحدات حماية الشعب»، يمكن أن تثير تركيا ردود فعل سلبية في واشنطن، خاصة إذا لم تكن الإدارة الأمريكية المقبلة مستعدة لمغادرة سوريا على عجل. ولتخفيف هذه التوترات، قد تَعْرض أنقرة إقامة وجود عسكري تركي في أجزاء رئيسية من شمال شرق سوريا.

إن أحد العوائق أمام هذا الاقتراح هو إيران، التي تظل داعماً خارجياً رئيسياً للأسد وتسعى بشدة لتوسيع نفوذها في شمال شرق سوريا. وفي الواقع، قد يعطّل الوجود العسكري التركي بشكل كبير «الجسر البري» الإيراني الذي يربط سوريا بالعراق ولبنان. ومع ذلك، قد يكون للراعي الرئيسي الآخر للأسد – روسيا – رأي أكبر في هذه القضايا.

وفي أحد السيناريوهات، قد تقرر الإدارة الأمريكية المقبلة الضغط من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار مع روسيا في أوكرانيا، مما قد يؤدي إلى تمكين واشنطن وموسكو وأنقرة من إيجاد تسوية مؤقتة في سوريا. ولكن إذا استمرت الحرب في أوكرانيا، وفشلت تركيا في التوصل إلى تفاهم منفصل مع الولايات المتحدة بشأن «وحدات حماية الشعب»، فسوف تتجه أنقرة إلى نظام الأسد. ففي نهاية المطاف، تستنير سياسة تركيا تجاه شمال شرق سوريا بسياستها الأوسع نطاقاً تجاه سوريا، وليس العكس.

وفي هذا السيناريو الأخير، من المرجح أن يحث فلاديمير بوتين دمشق على التوصل إلى تسوية مؤقتة مع أنقرة. ومن المفترض أن يتطلب ذلك عودة قوات الأسد إلى شمال شرق سوريا والتزامها بالقضاء على «وحدات حماية الشعب» بمساعدة تركيا وروسيا والقبائل العربية الصديقة لتركيا.

وإذا قاومت «وحدات حماية الشعب» هذا التحرك واندلعت اشتباكات مسلحة، فستواجه القوات الأمريكية خياراً غير مرغوب فيه بين إطلاق النار على القوات التابعة لحليفة «الناتو»، تركيا، أو الانسحاب من شمال شرق سوريا رغماً عنها.

وبالإضافة إلى إلحاق الضرر المحتمل بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة، فإن هذا النهج لـ «الأمر الواقع» يحمل في طياته خطراً كبيراً يتمثل في تسهيل عودة ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» – ويرجع ذلك جزئياً إلى فقدان المساعدة

الأمريكية الحيوية، ولكن أيضاً لأن التنظيم الجهادي سيستغل المعارضة المحلية لعودة نظام الأسد. وبناءً على ذلك، ستفضل أنقرة العمل مع واشنطن على صياغة نموذج حكم انتقالي لشمال شرق سوريا.

التداعيات على السياسة الأمريكية

كما توضح التعقيدات المذكورة أعلاه، لا توجد خيارات سياسية سهلة للولايات المتحدة في سوريا. ومن المفهوم أن تتردد واشنطن والعديد من الحكومات الأجنبية الأخرى في الموافقة على أي اتفاقيات تعيد تأهيل نظام الأسد أو تمكّنه من إعادة فرض سيطرته الكاملة، خاصة في ظل استمراره في ممارسة العنف ضد الشعب السوري ومساهماته العديدة في عدم الاستقرار الإقليمي.

أما فيما يتعلق بـ «وحدات حماية الشعب»، فإن بعض المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية سيدفعون باتجاه الحفاظ على هذه الشراكة حتى لو كان ذلك على حساب إعادة ضبط العلاقات مع تركيا، مستشهدين بالعلاقة التي طوّرتها القوات الأمريكية مع هذه الجماعة على مر السنين، والفائدة التي تقدمها كمكون أساسي في عمليات «قوات سوريا الديمقراطية» ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، وضرورة إدارة السجون ومخيمات الاعتقال في شمال شرق سوريا بشكل فعال.

ومع ذلك، فمن شأن هذه الاستراتيجية أن تُعرّض الولايات المتحدة لخطر الاستبعاد من أي اتفاق محتمل بين أنقرة ودمشق في شمال شرق سوريا.

وقد تؤدي أيضاً إلى تنفير تركيا، التي تمتلك ثاني أكبر جيش في «حلف شمال الأطلسي» وتُعد شريكاً رئيسياً للولايات المتحدة في العديد من الجبهات الأخرى – ضد إيران في الشرق الأوسط، وفي منافسة القوى العظمى مع روسيا والصين في أفريقيا وغيرها من المناطق.

وكما أشير أعلاه، فسوف تستغل موسكو وبسرعة أي جمود بين الولايات المتحدة وتركيا حول هذه القضايا، وربما إلى حد دعم حملة عسكرية مشتركة بين سوريا وتركيا في شمال شرق سوريا. وهذا من شأنه أن يحقق أيضاً هدف بوتين الأوسع نطاقاً المتمثل في تفكيك حلف «الناتو» من خلال جذب تركيا إلى دائرته.

إن الاختيار السياسي الأكثر حكمة بالنسبة لواشنطن هو الحفاظ على «الهيمنة» على شمال شرق سوريا من خلال وضع حد للتكهنات بشأن انسحاب أمريكي وشيك، ومساعدة تركيا في التخطيط لـ «اليوم التالي» لمغادرة الولايات المتحدة في نهاية المطاف. ويشمل ذلك وضع خطط لإدارة سجون ومعسكرات «داعش» ومنع التنظيم من العودة مجدداً.

كما نوقش في الجزء الأول من هذا التقرير، تتسم استراتيجية تركيا في سوريا بتعقيدها إلى حد ما، وقد تشمل مفاوضات متزامنة مع نظام الأسد والولايات

المتحدة، مع المخاطرة بإلحاق الضرر بالعلاقات مع واشنطن في حال فشل التنسيق بين الحكومتين.

وعلى النقيض من ذلك، فإن استراتيجية أنقرة تجاه العراق – والتي تتلخص في الترويج للأموال التركية على الأسلحة الإيرانية – أكثر وضوحاً ومن المرجح أن تحظى بدعم الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، طرحت أنقرة مشروع «طريق التنمية»، وهو شبكة تجارية مقترحة تمر عبر العراق وتركيا، وتربط الأسواق الآسيوية والأوروبية عبر المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط.

وفي البداية، كان المشروع منافساً «للممر الاقتصادي الهند – الشرق الأوسط – أوروبا» الذي اقترحته الولايات المتحدة، والذي يمتد من الهند عبر شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام إلى أوروبا.

لكن حرب غزة والهجمات البحرية المستمرة التي يشنها الحوثيون أثارت مخاوف أمنية بشأن الشحن التجاري عبر البحر الأحمر، مما عزز فجأة آفاق مشروع «طريق التنمية» على حساب «الممر الاقتصادي الهند – الشرق الأوسط – أوروبا».

ومع دعم مالي لمشروع «طريق التنمية» من دول الخليج، يتوقع صناع السياسات الأتراك أن المسارات الأولية لـ «طريق التنمية» قد تبدأ بالعمل في وقت مبكر من عام ٢٠٢٧. على واشنطن أن تفكر في دعم هذه المبادرة أيضاً، خاصة إذا كانت بحاجة إلى موازنة النفوذ الإيراني في بغداد بعد الانسحاب الأمريكي الجزئي أو الكامل من العراق.

إعادة إعطاء الأولوية لبغداد...

يخدم «طريق التنمية» عدة أهداف استراتيجية طويلة الأمد لتركيا في العراق. فمع زيادة نفوذ إيران في بغداد بعد الإطاحة بصدام حسين، تراجع نفوذ تركيا شمالاً إلى «إقليم كردستان العراق»، وتحديداً إلى المناطق التي يسيطر عليها «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

ولكن في الآونة الأخيرة، قررت أنقرة تحسين العلاقات مع بغداد كجزء من استراتيجيتها الأوسع نطاقاً لتعزيز إعادة المركزية في العراق. ومن بين الخطوات الأخرى التي اتخذتها تركيا هذا العام، إرسال رئيس استخباراتها ووزيري الدفاع والخارجية إلى بغداد، مما أسفر عن توقيع عدة اتفاقيات ثنائية.

ووافقت بغداد على إعطاء الضوء الأخضر لمشروع «طريق التنمية» وتصنيف عدو أنقرة – «حزب العمال الكردستاني» – كـ«منظمة محظورة». (ومن الجدير بالذكر أن عدة دول أخرى قد صنفت بالفعل «حزب العمال الكردستاني» كمنظمة

إرهابية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي). وفي المقابل، وعدت تركيا بتخصيص الموارد المائية المشتركة بشكل «عادل ومتساوٍ»، وخاصة نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا ويتدفقان إلى العراق.

...دون التخلي عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني»

حتى إذا نجحت تركيا في إعادة ضبط العلاقات مع بغداد، فإن ذلك لا يعني أنها ستتخلى عن شركائها الكورد، الذين تعتبرهم شركاء اقتصاديين مهمين ولاعبين رئيسيين في مواجهة «حزب العمال الكردستاني». وكما في سوريا، تركز سياسة إعادة المركزية التركية على «النعومة»، إذ تدعو إلى إعادة الحكومة المركزية فرض سلطتها في جميع أنحاء البلاد مع الحفاظ على الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق.

ومن المرجح أيضاً أن يستخدم المسؤولون الأتراك علاقاتهم الاقتصادية مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» كوسيلة ضغط لتحفيز «الاتحاد الوطني الكردستاني» – القوة السياسية الرائدة الأخرى في «إقليم كردستان» – على مكافحة «حزب العمال الكردستاني». (يساهم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بالفعل في هذا الجهد).

وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت تركيا مؤخراً إجراءات اقتصادية ضد «الاتحاد الوطني الكردستاني»، مثل تعليق رحلات «الخطوط الجوية التركية» إلى معقل الحزب في السليمانية.

وتعتقد أنقرة أن عقود البناء المربحة للبنية الأساسية الخاصة بكل من الميناء والطريق السريع والسكك الحديدية لمشروع «طريق التنمية» سوف تجذب في النهاية النخب في كل من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» إلى فلكها، بينما تسعى أيضاً للحصول على دعم الولايات المتحدة لتعزيز النفوذ التركي كقوة لموازنة النفوذ الإيراني. وإذا تحققت جميع هذه الأهداف، فمن المرجح أن تطلب أنقرة من بغداد قبول وجود عسكري تركي في شمال العراق لمنع تسلل «حزب العمال الكردستاني» عبر الحدود.

وفي الوقت نفسه، سوف تطلب من «الاتحاد الوطني الكردستاني» حرمان «حزب العمال الكردستاني» من ملاذ آمن على أراضيه، التي تجاور المناطق العسكرية التركية المقترحة (مع ملاحظة العقبات الإيرانية المحتملة أمام هذه الخطة كما هو موضح أدناه). وفي المقابل، سوف تعمل تركيا على دمج العراق في اقتصادها العالمي وربطه بالأسواق الأوروبية عبر طريق التجارة الجديد.

التداعيات على السياسة الأمريكية

تتوافق المصالح الأمريكية والتركية بشكل أكثر ارتياحاً وسهولة في العراق مقارنة بسوريا، لذلك من المفترض أن يجد الشريكان صعوبة أقل في التعاون هناك. ويُعد مشروع «طريق التنمية» جزءاً أساسياً من هذا الجهد.

فبالإضافة إلى العائدات المربحة على المدى القصير من عقود البناء، والوعد بالاندماج الاقتصادي مع الأسواق الأوروبية والعالمية على المدى الطويل، سيوفر طريق التجارة المقترح محوراً من شمال العراق إلى جنوبه، أي من الحدود العراقية التركية إلى الخليج العربي - بمعنى آخر، سيقطع «الجسر البري» من الشرق إلى الغرب والذي ساعد إيران في تزويد نظام الأسد و«حزب الله» و«حماس» بالأسلحة لسنوات.

وفي ضوء المشهد الاستراتيجي الإقليمي الحالي، يجب على واشنطن أن تفكر في دعم هذا المشروع وخطط أنقرة الأوسع نطاقاً في العراق، حيث أن كليهما يخدم الهدف الرئيسي المتمثل في موازنة النفوذ الإيراني.

بالطبع، سوف تتأثر كل هذه الجهود بما يحدث في سوريا المجاورة، وهي الساحة الرئيسية الأخرى للتنافس الإيراني-التركي.

وإذا توصلت واشنطن وأنقرة إلى اتفاق بشأن مستقبل شمال شرق سوريا كما هو موضح في الجزء الأول، فمن المؤكد أن طهران ستتخذ خطوات لتقويض الاستراتيجية التركية الشاملة في الهلال الخصيب.

فبالإضافة إلى الضغط على نظام الأسد لرفض أي اتفاق واسع النطاق مع أنقرة، يمكن لطهران الاستفادة من علاقاتها الطويلة الأمد مع «الاتحاد الوطني الكردستاني» لعرقلة الخطط التركية ضد «حزب العمال الكردستاني» في العراق.

كما يمكن لإيران أن تستخدم حلفائها في بغداد لتخريب مشروع «طريق التنمية» سياسياً، إما بإبطاء عملية البناء أو تأخير تنفيذ المشروع. وبالمثل، قد يتم تكليف الميليشيات الشيعية المدعومة من طهران بزيادة ضغوطها السياسية وهجماتها الحركية على الجهات الفاعلة التي تدعمها تركيا، بما في ذلك «الحزب الديمقراطي الكردستاني» والفصائل السياسية المختلفة التي تدعم «طريق التنمية».

ومن خلال مساعدة تركيا في مواجهة مثل هذه التحركات، بإمكان الحكومة الأمريكية تحقيق عدة أهداف أوسع نطاقاً - بدءاً من تعزيز المنافسة بين القوى العظمى في الهلال الخصيب (حيث تُعد أنقرة حليفاً طبيعياً للولايات المتحدة ضد طهران وشريكاً متزايد الأهمية مع روسيا) إلى فتح نافذة للتعاون الثنائي والتي ولّدتها التطورات الأمريكية - التركية الأخيرة (على سبيل المثال، إرسال طائرات «إف-١٦» لأنقرة بعد موافقتها على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي).

* زميل أقدم في برنامج الزمالة «بايير فاميلي» ومدير «برنامج الأبحاث التركية» في معهد واشنطن.

حامد عبد الحسين الجبوري:

الاقتصاد العراقي.. آثار الماضي وتحديات المستقبل

*مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

العراق يعاني من اثار الماضي المتمثلة في عدم بناء المجتمع سياسياً واقتصادياً قبل عام ٢٠٠٣ وتفاقم الفساد واستمرار ضعف الاقتصاد بعد ٢٠٠٣، وتحديات المستقبل المتمثلة في نفاد النفط او انخفاض اهميته وتغيّر المناخ في ظل استمرار الاعتماد على النفط. ولأجل بناء اقتصاد حقيقي قادرة على المسير قُدماً...

بشكل عام هناك علاقة وثيقة بين الماضي والحاضر من ناحية والمستقبل والحاضر من ناحية أخرى في بناء الاقتصاد.

حيث ان الاقتصاد الحالي قائم على تخطيط ومسيرة الاقتصاد في الوقت الماضي، كما ان مستقبل الاقتصاد قائم على تخطيط ومسيرة الاقتصاد في الوقت الحالي.

بمعنى ان بناء الاقتصاد تراكمي وليس فجائي، فالاقتصاد الذي ينطلق بالاتجاه الصحيح بالتزامن مع توافر السياسات الداعمة له سيستمر في النمو والتطور، والاقتصاد الذي ينحرف في انطلاقه منذ البداية سيزداد انحرافاً مع مرور الوقت.

وفي بعض الاحيان ينطلق الاقتصاد انطلاقة بالاتجاه الصحيح لكن بمرور الوقت تعترضه انعطافه شديدة وإذا به يسير بالاتجاه المعاكس، والعكس صحيح، أي

ينحرف منذ انطلاقته الاولى وإذا تعترضه انعطافه تصحح مساره بالاتجاه الصحيح.

تجب الاشارة، بهذا الصدد؛ الى ان ثقافة المجتمع تلعب دوراً كبيراً في تصحيح مسيرة الاقتصاد من عدمه، لان المجتمع الواعي لا يسمح لأي جهة، داخلية كانت أو خارجية؛ من التحكم والتلاعب باقتصاده ولقمة عيشه، عكس المجتمع غير الواعي.

وهذا هو حال اغلب الاقتصادات ومن بينها الاقتصاد العراقي، حيث يعتمد بشكل رئيس على الدولة والنفط قبل وبعد ٢٠٠٣.

اثار الماضي قبل ٢٠٠٣

كان نظام الحزب الواحد، سياسياً؛ هو من يدير دفة البلاد، قبل عام ٢٠٠٣؛ ونظراً لاعتماد هذا الحزب السياسة الصلبة في التعاطي مع الاحداث والمواقف؛ داخلياً وخارجياً؛ أدخل الاقتصاد والمجتمع في نفق مظلم لايزال يعاني اثاره.

حيث اعتمد الاقتصاد العراقي على الدولة منذ ثورة عام ١٩٥٨ حين جاءت الشيوعية وأممت عناصر الانتاج وبدأ التخطيط الاقتصادي يأخذ دوره شيئاً فشيئاً حتى أصبح له الدور الرئيس في الاقتصاد حتى عام ٢٠٠٣.

ان هيمنة التخطيط على الاقتصاد، يعني الغاء الحرية الاقتصادية ومحدودية الملكية الخاصة وضعف المنافسة وعدم بناء ثقافة الاستقلال الاقتصادي بل تحطيم الاهلية الاقتصادية للمجتمع في تحقيق مشاريعه الريادية.

ما عزز من تعاظم دور الدولة في الاقتصاد العراقي هو النفط، خصوصاً مع ارتفاع ايراداته خلال حقبة السبعينيات بحكم تأميم النفط عام ١٩٧٢ وصدمة النفط الاولى، حين امتنع العرب عن تصدير النفط للدول المتحالفة مع اسرائيل في حربها على فلسطين) حين ارتفعت اسعار النفط من ٣ دولار عام ١٩٧٣ الى ١٠ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٧٤.

بمعنى ان الدولة والنفط اندمجا مع بعضها البعض وهيمنا على الاقتصاد واستمرا لمدة ليست بالقصيرة حتى خلقا مجتمعاً فاقد الاهليّة السياسية والاقتصادية كما اتضح بعد ٢٠٠٣ على ارض الواقع (تعثر سياسي واقتصادي واضح).

بعد ٢٠٠٣

حيث اتجه العراق نحو نظام اقتصادي جديد بعد سقوط النظام السياسي بفعل التدخل الخارجي وبشكل غير مدروس عام ٢٠٠٣، وتبني الديمقراطية والسوق كأنظمة لتسيير السياسة والاقتصاد وفقهما.

وبحكم عدم وجود خطة للتحول السياسي والاقتصادي وتم تطبيقهما بشكل

مزدوج وبدفعة واحدة، أصبح غياب الاستقرار هو السمة الغالبة بعد ٢٠٠٣.

حيث لم يتم اسقاط النظام وحسب، بل تم اسقاط الدولة برمتها، ونظراً لعدم وجود مشروع سياسي وطني واقتصادي؛ جامع مانع؛ لم تسير سفينة البلاد بشكل انسيابي، واستمرت الاحداث بالتوالي لغاية اليوم، أبرز تلك الاحداث، الطائفية والارهاب والفساد وضعف الاقتصاد وداعش وغيرها.

حيث ظل اسير الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، مما أفقد القرار الوطني تأثيره في بناء اقتصاد متين قادرة على استيعاب متطلبات ابناءه ومواجهة التحديات.

ورغم الاستقرار النسبي الذي يشهده العراق حالياً، على المستوى الامني والطائفي، إلا انه على مستوى الفساد وضعف الاقتصاد لايزال في حالة تدهور، ونظراً لأهمية الشفافية وقوة الاقتصاد في تحقيق الاستقرار، لا يمكن التفاؤل بمستقبل العراق.

تحديات المستقبل

المشكلة الاكبر، بالتزامن مع غياب المشروع الوطني السياسي والاقتصادي واستمرار توالي الاحداث؛ هي التحديات المستقبلية التي ستواجه الاقتصاد العراقي، المتمثلة نفاد النفط او انخفاض أهميته وتغيّر المناخ.

نفاد او انخفاض اهمية النفط

حيث يمتلك العراق حالياً ١٤٥ مليار برميل كاحتياطي نفطي مؤكد، ويتراوح انتاجه بين ٤ – ٤/٥ مليون برميل يومياً؛ ومع افتراض العوامل الاخرى، فان مدة نفاد النفط العراقي لا تتجاوز ٩٥ عام.

قد لا ينفد النفط، لكن تنخفض أهميته الاقتصادية نتيجة البحث المتسارع عن البدائل والتوجه نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث تشير تقارير الطاقة الدولية، ان مبيعات السيارات الكهربائية ارتفع من ٦٠٠ ألف سيارة عام ٢٠١٥ الى ١٣ مليون سيارة عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع ان ترتفع الى ٣٨ مليون سيارة عام ٢٠٣٠.

هذا ما سيقلل من أهمية النفط عالمياً وانخفاض اسعاره وايرادات الدول التي تعتمد عليه بشكل كبير والعراق من بينها.

تغيّر المناخ

تأثير تغيّر المناخ لا يقل أهمية عن تأثير نفاد او انخفاض اهمية النفط، حيث ان تغيّر المناخ لا يعني ارتفاع درجات الحرارة وحسب، لان الارض عبارة عن نظام،

كل شيء متصل، وان التغيّر في منطقة واحدة يمكن ان يؤثر على جميع المناطق الاخرى.

يُعد العراق من بين أكثر الدول تأثراً بتغيّر المناخ، حيث احتل المرتبة ١٦٩ من اصل ١٨٠ دولة في المؤشر الفرعي (تغيّر المناخ) لمؤشر الاداء البيئي، لأسباب عديدة، داخلية وخارجية؛ يمكن الاطّلاع عليها في المقال المنشور على موقع المركز بعنوان « العراق في مؤشر الاداء البيئي».

حيث سجلت المنظمة الدولية للهجرة في نهاية عام ٢٠٢١ ما يُقارب ٢٠ الف نازح بسبب ندرة المياه وارتفاع الملوحة ورداءة نوعية المياه في جميع انحاء العراق، وقد يزداد النزوح بشكل كبير مع اشتداد التغيرات المناخية.

خلاصة لما سبق،

ان العراق يعاني من اثار الماضي المتمثلة في عدم بناء المجتمع سياسياً واقتصادياً قبل عام ٢٠٠٣ وتفاقم الفساد واستمرار ضعف الاقتصاد بعد ٢٠٠٣، وتحديات المستقبل المتمثلة في نفاد النفط او انخفاض اهميته وتغيّر المناخ في ظل استمرار الاعتماد على النفط.

توصيات

ولأجل بناء اقتصاد حقيقي قادرة على المسير قُدماً من الضروري العمل على:

اولاً، بناء مشروع سياسي وطني جامع لأطياف الشعب العراقي تحت هوية موحدة، دون الاضرار بالهويات الفرعية؛ ومانع لحدوث النزاع وطغيان الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

ثانياً، ايجاد رؤية اقتصادية واضحة وترجمتها على ارض الواقع بشكل عملي لتكون قادرة على انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الدولة والنفط الى السوق والاستدامة.

ثالثاً، مكافحة الفساد ومحاربته، لأجل جعل بيئة الاعمال بيئة محفزة للاستثمارات الوطنية وجاذبة للاستثمارات الاجنبية.

رابعاً، الاهتمام بالبنية التحتية، حيث ان عدم وجود بنية تحتية متطورة يعني ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض الارباح وتثبيط الاستثمار، فالاهتمام بالبنية التحتية يعني مزيد الاستثمارات وتحفيز الاقتصاد.

خامساً: وضع خطط استراتيجية كفيلة بمعالجة تأثير التغير المناخي، من الآن؛ لان العراق من بين البلدان المتأثرة والتي ستتأثر بشكل كبر مستقبلاً.

وسط مخاوف من ضربة إسرائيلية على إيران..

تركيا تدرس إجراء محادثات سلام مع الكرد

موقع المونيتور الامريكي/ الترجمة: محمد شيخ عثمان

امبرين زمان: بعد انقطاع دام قرابة عقد من الزمان، هل تقف تركيا على أعتاب عملية سلام جديدة مع كردها؟ ظل هذا السؤال محل نقاش محتدم منذ أن سار دولت بهجلي، الزعيم القومي اليميني المتطرف المتحالف مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وصافح المشرعين القوميين الكرد الذين طالما ندد بهم باعتبارهم «إرهابيين»

هل تقف تركيا على أعتاب عملية سلام جديدة مع كردها؟

و»آفات» خلال الجلسة الافتتاحية للبرلمان الأسبوع الماضي.

إن معارضة حقوق الكرد وتشويه سمعة حزب الحركة القومية المؤيد للكرد هي الروح التحفيزية لحزب الحركة القومية الذي يتزعمه بهجلي.

فما الذي تغير إذن؟

هل دفعه أردوغان إلى ذلك؟

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟

قال ثلاثة مصادر مطلعة على الملف الكردي للحكومة لموقع المونيتور إن المحادثات الاستكشافية لاستئناف محتمل للمفاوضات الفعلية بين الحكومة وعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، جارية بالفعل.

وقال اثنان من المصادر إن أوجلان سُمح له مؤخراً بالتحدث مباشرة إلى قيادة حزب العمال الكردستاني المتمركزة في جبال قنديل في كردستان العراق.

وقال أحد المصادر: «أخبرهم أوجلان أن الوقت قد حان لمناقشة إلقاء أسلحتهم».

وقال أحد المصادر إنهم عندما سألوه كيف سيتم تقرير مستقبلهم، غضب أوجلان وأغلق الهاتف.

وقال المصدر الثاني إن المحادثة المزعومة لم تسر بسلاسة لكنه لم يقدم مزيداً من التفاصيل.

ولم يصف المصدران كيف تم تأمين الاتصال. أجرى موقع «المونيتور» اتصالا مع مصادر من حزب العمال الكردستاني في العراق عبر تطبيق واتساب.

وقال أحد المصادر الذي طلب عدم الكشف عن هويته مثل غيره من المصادر حتى يتمكن من التحدث بحرية: «يمكننا القول إن عملية سلام جديدة بدأت. ويجتمع مسؤولون مع أوجلان».

ولم يتمكن موقع المونيتور من التحقق من رواية المصادر للأحداث مع حزب العمال الكردستاني. ولم تستجب مصادر المتمردين لطلب المونيتور بالتعليق حتى وقت النشر.

> معارضة حقوق الكرد هي الروح التحفيزية لحزب الحركة القومية

منع «سوريا أخرى»

الواقع أن الحكومة، على حد تعبيرها، كانت مدفوعة بتهديد اندلاع حرب أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط قد تشمل الجارة الشرقية لتركيا. وتشعر أنقرة، مثلها كمثل الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، بالقلق الشديد في حين تفكر إسرائيل في ردها على الهجوم الصاروخي الباليستي الذي شنته إيران على تل أبيب في الأول من أكتوبر/تشرين الأول.

ويزعم المسؤولون الأتراك أنه في ظل الفوضى وعدم الاستقرار الناجمين عن ذلك، ومع إضعاف حلفائهم من حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى، قد تبرم فصائل داخل النظام الإيراني مثل الحرس الثوري الإيراني القوي صفقات مع حزب العمال الكردستاني.

وتوجد في إيران أعداد كبيرة من الكرد المضطربين، وهم منقسمون بين السنة والشيعة، حيث يشكل الشيعة الأقلية. ولطالما اتهمت تركيا النظام الإيراني بالتواطؤ مع حزب العمال الكردستاني، الذي تتاخم قواعده في جبال قنديل الحدودية إيران. وينفي الجانبان هذا الادعاء.

انضمت أعداد كبيرة من الكرد الإيرانيين إلى حزب العمال الكردستاني وسط تصاعد القمع من قبل السلطات في أعقاب الاحتجاجات على مستوى البلاد والتي هزت البلاد في عام ٢٠٢٢ بعد وفاة امرأة كردية، مهسا أميني، أثناء احتجازها لدى الشرطة الدينية الإيرانية.

وأشار مصدر آخر إلى أن «إقدام بهجلي، وهو نفس الرجل الذي عارض بشدة الحوار مع الكرد، على التواصل علناً هو طريقة أردوغان في القول بأننا جادون، وأنه لن يعيقنا».

وأضاف المصدر نفسه «إنهم يريدون منع حدوث سوريا أخرى. إنهم يريدون أن يكونوا استباقيين هذه المرة». وإذا كان هذا هو المنطق بالفعل، فمن المرجح أن تولد المحادثات ميتة.

عندما انزلقت سوريا إلى الحرب الأهلية في عام ٢٠١١، انسحبت القوات الحكومية

بدء المحادثات الاستكشافية لاستئناف محتمل للمفاوضات

بقيادة الرئيس بشار الأسد تكتيكيا من معظم المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال شرق البلاد لمحاربة المتمردين السنة في أماكن أخرى من البلاد، مما تركها تحت سيطرة جماعة مسلحة كردية سورية أسسها حزب العمال الكردستاني.

وبعد فترة وجيزة، بدأت تركيا محادثات سلام مباشرة مع أوجلان وتلاميذه الكرد السوريين، وأبرزهم الزعيم الكردي السوري المخضرم صالح مسلم.

وقد تضافرت هذه المحادثات في اتفاق من عشر نقاط تم الكشف عنه في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٥، من قبل المشرعين الكرد والمسؤولين الأتراك في قصر دولما بهجة في اسطنبول.

وقد قدمت الوثيقة خريطة طريق من شأنها نظريا أن تخفف القيود السياسية والثقافية المفروضة على الكرد في تركيا والذين يقدر عددهم بنحو ١٦ مليون نسمة، وتدخل حيز التنفيذ بمجرد أن يلقي حزب العمال الكردستاني سلاحه بما يتماشى مع أوامر أوجلان.

وفي الوقت نفسه، كانت تركيا تضغط على الكرد السوريين للوقوف إلى جانب المتمردين السنة ضد نظام الأسد، كجزء من جهد عقيم لنسف خططهم للحكم الذاتي.

ولكن طموحات أردوغان الشخصية كانت أيضا حاضرة بقوة، كما هي الحال على الأرجح مرة أخرى. فقد كان في حاجة إلى الدعم الانتخابي من الكرد للنظام الرئاسي القوي الذي كان يخطط لتأسيسه.

ولكن سلسلة من العوامل تدخلت، من بينها تحالف البنتاغون في عام ٢٠١٤ مع الكرد السوريين ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وقد أشعل هذا جنون تركيا بشأن الدعم الغربي المفترض لدولة كردية مستقلة، كما فعل غطرسة حزب العمال الكردستاني وسوء تقديراته. ولم تساعد المقاومة المتسرعة من جانب الجيش التركي لأي تنازلات للكرد وتردد الكتلة المؤيدة للكرد في دعم طموحات أردوغان الرئاسية.

ولكن المحادثات انهارت وسط اتهامات متبادلة في صيف عام ٢٠١٥، إلى جانب

> أوجلان سمح له مؤخرا بالتحدث مباشرة إلى قيادة الكردستاني

وقف إطلاق النار الذي استمر عامين ونصف العام، مما دفع الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني إلى صراع متجدد شهد وضع تركيا للمتمردين في موقف دفاعي مباشر باستخدام طائراتها بدون طيار القاتلة.

وعلى الصعيد السياسي، أصبح أردوغان أكثر تشدداً واستبداداً بالتوازي مع التحالف الانتخابي الذي عقده مع بهجلي في نفس العام. فقد قُطِع وصول أوجلان إلى العالم الخارجي، بما في ذلك محاميه وعائلته، في حين وُضِع عدد كبير من الساسة الكرد، بما في ذلك الزعيم الكردي الأكثر شعبية في البلاد، صلاح الدين دميرتاش، خلف القضبان بتهم الإرهاب الواهية.

في المقابل، ألقى الكرد بثقلهم خلف المعارضة، مما ساعد في ترجيح نتيجة الانتخابات المحلية لصالحهم وانتزاع إسطنبول وأنقرة من حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان.

السلام أم المكسب الشخصي؟

في نهاية المطاف، يزعم العديد من الكرد أن المشكلة الرئيسية هي أنه مهما تم الترويج للعملية على أنها تهدف إلى تأمين السلام الدائم، فإن هدفها الرئيسي كان الاستفادة من نفوذ أوجلان الدائم على حركته لتمكين أردوغان، ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني وحله دون إعطاء الكرد أي شيء جوهري في المقابل.

وقال سياسي كردي سابق شارك في المساعدة في تسهيل الجولة الأخيرة من المحادثات: «إن الدولة التركية مبرمجة لحرمان الكرد حتى من ذرة غبار».

يعتقد سيلان أكجا، عضو البرلمان عن حزب الديمقراطيين الكرد، أن الافتقار إلى الثقة المتبادلة وعدم وجود طرف ثالث محايد لمراقبة المحادثات كان أحد الأسباب الرئيسية لفشلها. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن تنجح أي عملية تهمش كوادر حزب العمال الكردستاني في الميدان.

إن التعاطف مع حزب الديمقراطيين الكرد وحزب العمال الكردستاني يسير

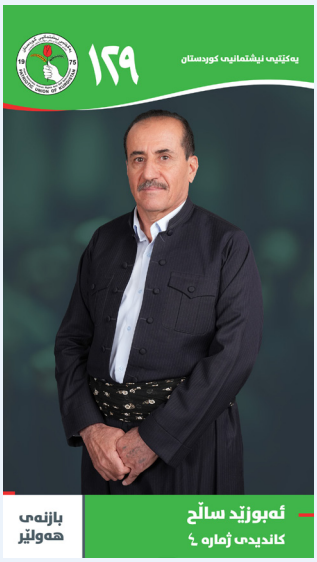

> أخبرهم أوجلان أن الوقت قد حان لمناقشة إلقاء أسلحتهم

جنبًا إلى جنب مع الكرد، الذين فقدوا أبناءهم وبناتهم خلال الصراع الذي أودى حتى الآن بحياة ما لا يقل عن ٤٠ ألف شخص - معظمهم من الكرد. قال أكجا لموقع المونيتور: «كيف يمكنك محاربة مايكل وإحلال السلام مع جون؟ هذا لا معنى له. ما لم يتحدث المرء إلى المقاتلين ويسعى إلى إحلال السلام بينهم، فلن ينجح».

ولكن عددا متزايدا من الناس يشككون في جدوى السعي إلى حقوقهم من خلال الصراع المسلح. ويقول روج غيراسون، المؤسس المشارك لمؤسسة راوست لاستطلاعات الرأي والأبحاث ومقرها ديار بكر في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية، لموقع المونيتور: «يرى معظم الكرد مستقبلهم في السياسة الديمقراطية السلمية وليس في النضال المسلح».

في تصريحاتهما العلنية، لم يصرح كل من بهجلي وأردوغان صراحة بأن عملية سلام جديدة على وشك الحدوث. ومع ذلك، فقد ألمحا إلى أن التغيير قادم، وربطا ذلك بتصاعد العنف في الشرق الأوسط مع بدء الصراع في غزة قبل عام والتهديدات المحتملة التي يقولان إنها تشكلها للأمن القومي التركي.

وذهب أردوغان إلى حد الزعم بأن «الهدف الحقيقي» لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو و»عصابته من القتلة» هو تركيا.

وفي مواجهة مثل هذه المخاطر، تحتاج تركيا إلى التوحد. وهذا يعني تحقيق السلام مع الكرد، ولكن الآن ــ كما كان الحال من قبل ــ وفقًا لشروط أنقرة بالكامل.

وقد قدمت تعليقات بهجلي لنواب حزب الحركة القومية بعض الدلائل. وقال بهجلي: «اليد التي مددت لها كانت يد الوحدة الوطنية والأخوة. واليد التي مددت لها كانت يداً تقول: دعونا نشكل جبهة مشتركة ضد الإرهاب.

واليد التي مددت لها يداً تقول: تعالوا وكونوا حزباً لكل تركيا». وقد قدم أردوغان دعمه الكامل لشريكه في حزب الحركة القومية.

المحادثات انهارت وسط اتهامات متبادلة في صيف عام 2015

وقال أردوغان: «نحن نقدر تصريحات دولت بهجلي ونعتبرها ذات قيمة للأخوة بين ٨٥ مليون [شعب] تركيا. ونتوقع أن تدعم جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان هذا النهج دون تمييز».

في الوقت نفسه، من المرجح أن يتطلع أردوغان إلى الحصول على دعم الكرد لخططه لتعديل الدستور الحالي بطرق تسمح له بتمديد رئاسته لولاية ثالثة عندما تنتهي في عام ٢٠٢٨.

والواقع أن كثيرين يعتقدون أن هذا، أكثر من أي شيء آخر، هو الدافع وراء الانفتاح الحالي على الكرد ــ إذا كان هناك انفتاح حقيقي.

ويشعر أردوغان بالضعف على نحو متزايد منذ شهدت الانتخابات البلدية في مارس/آذار فوز حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي على حزب العدالة والتنمية لأول مرة.

وتشير بعض استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن حزب العدالة والتنمية استعاد تقدمه. ومع ذلك، لا يزال التحدي الأكبر الذي يواجه أردوغان دون حل: انقسام اليمين القومي.

لقد نجح بهجلي في غرس كوادر من ذوي التفكير المماثل في مناصب رئيسية في البيروقراطية وفي أجهزة الأمن. ومع ذلك، فقد خسر الحزب دماءً بشكل مطرد على المستوى الانتخابي، حيث انخفضت أصواته من أكثر من ١٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ١١٪ في السباق البرلماني لعام ٢٠٢٣.

كما أن حزبًا قوميًا يمينيًا آخر، وهو حزب IYI، الذي شكله منشقون عن حزب الحركة القومية، في حالة سقوط حر. وينتظر رئيس بلدية أنقرة منصور يافاس، الذي يحمل بطاقة حزب الشعب الجمهوري ولكنه قومي يميني في القلب، الحصول على أصواتهم.

وأشار استطلاع أجرته شركة ميتروبول لاستطلاعات الرأي ومقرها أنقرة في سبتمبر إلى أن يافاس سيحصل على ٤٠/٣٪ من الأصوات الوطنية في سباق

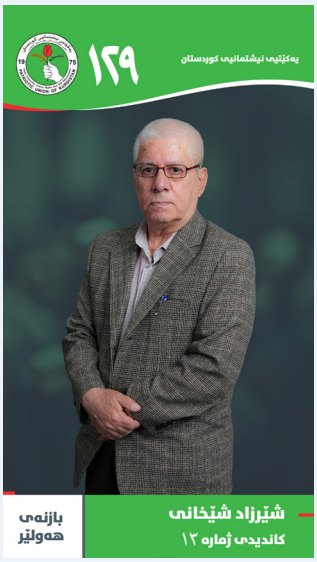

> **الصراع أودى حتى الآن بحياة ما لا يقل عن 40 ألف شخص**

رئاسي، مع تأخر أردوغان في المركز الثاني بنسبة ٢٨٫٧٪.

«إذا لعبت الحركة الديمقراطية أوراقها بشكل جيد وإذا قدم لها أردوغان شيئًا ملموسًا للعمل به، فقد تتحول الأمور هذه المرة بشكل مختلف بالنسبة للكرد»، هذا ما تكهن به أحد المصادر التي أطلعت المونيتور. إنه أمر مشكوك فيه للغاية.

«كل ما لدينا حتى الآن هو مصافحة وتغيير في ترتيب الجلوس في البرلمان»، لاحظ أكجا، عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي.

ووفقًا للبروتوكول، تجلس الأحزاب السياسية في المجلس بترتيب تنازلي بناءً على حجمها. وبالتالي، فإن الحزب الديمقراطي - الذي يعد حاليًا ثالث أكبر حزب في البرلمان - يجب أن يجلس عادةً على مقاعد حزب الحركة القومية، الذي يحتل المرتبة الرابعة من حيث الحجم من حيث التمثيل.

ومع ذلك، فقد قام نواب حزب الحركة القومية - منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام ٢٠٢٣ - بتبادل المقاعد مع حزب آخر أصغر حجمًا لتجنب القرب من الحزب الديمقراطي.

وقال أكجا عن جلسة سرية في البرلمان عقدت في ٨ أكتوبر لإطلاع المشرعين على أحدث التطورات في الشرق الأوسط: «لقد فوجئت عندما وجدتهم يجلسون بجانبنا هذه المرة». ورفض أكجا التعليق على جوهر تلك المناقشات.

وفي الوقت نفسه، داهمت الشرطة يوم الخميس مكتب حزب الديمقراطية في مقاطعة إغدير الشرقية واحتجزت رئيس الحزب الإقليمي إلى جانب مسؤولين آخرين، حسبما أعلن الحزب في منشور على منصة X الاجتماعية.

ورفض محافظ ديار بكر الإذن بإقامة مظاهرة كان من المقرر أن تقام في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول للاحتجاج على استمرار عزلة أوجلان.

وبرر المسؤولون الأتراك الحظر بشكل خاص على أساس أنه قد يوفر ذخيرة للمخربين المحتملين لأي عملية سلام في حالة عرض صور أوجلان والشعارات القومية الكردية.

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد السابع من أكتوبر

نظرة إلى الماضي والمستقبل

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحليل موجز:يناقش ثلاثة مسؤولين أمريكيين سابقين التحديات والفرص التي ستواجه الإدارة الأمريكية القادمة في العام الثاني من حقبة ما بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

«في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي بمشاركة دينس روس، ودانا سترول، وديفيد شينكر. وروس هو «زميل وليام ديفيدسون المتميز» في المعهد وشغل مناصب عليا تتعلق بالشرق الأوسط في أربع إدارات رئاسية أمريكية. ودانا سترول هي مديرة الأبحاث و»زميلة كاسين المتميزة» في المعهد، وشغلت سابقاً منصب نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في إدارة بايدن.

وديفيد شينكر، هو «زميل تاوب المتميز» في المعهد ومدير «برنامج روبين للسياسات العربية»، وشغل سابقاً منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في إدارة ترامب. وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم».

الباحث : دينس روس:

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، كانت إدارة بايدن ترى دون شك أن الشرق الأوسط يقف على شفا تحوّل عميق نحو السلام والاستقرار. وكان اتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل يبدو قريب المنال، كما رأى المسؤولون الأمريكيون في الهدوء النسبي في المنطقة فرصة لتغيير دائم.

ومع ذلك، فإن هجوم «حماس» في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ كان له تأثير مروّع، حيث صدم المجتمع الإسرائيلي وأغرق الشرق الأوسط في حالة من الفوضى العنيفة. وفي أعقاب ذلك وقف الرئيس بايدن إلى جانب إسرائيل، ورغم ظهور خلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال الحرب التي تلت ذلك، إلاّ أن الولايات المتحدة استمرت في دعم حليفتها بشكل قوي.

وبعد مرور عام، تم تقليص تهديد «حماس» ليصبح غير عسكري، وصمدت إسرائيل أمام هجومين مباشرين من إيران، كما تم تدمير القيادات الرئيسية في «حزب الله».

ومع ذلك، لا يزال خطر التصعيد قائماً، وإنهاء هذا الصراع لن يكون أمراً سهلاً. لكن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يجلب إمكانات جديدة لتحوّل إقليمي عميق، وأبرزها فرصة استعادة السيطرة على لبنان من «حزب الله» وتحقيق التطبيع بين إسرائيل والسعودية، (إلى جانب معاهدة الدفاع التكميلية بين الولايات المتحدة والسعودية).

ومن أجل تحقيق هذه الفرص الدبلوماسية، يجب على المسؤولين الأمريكيين تشجيع إسرائيل على تحويل مكاسبها العسكرية التكتيكية والعملياتية إلى نجاح سياسي استراتيجي. كما يجب عليهم إقناع إيران بأن واشنطن مستعدة لفرض ثمن باهظ إذا استمر النظام ووكلاؤه في زرع الفوضى في المنطقة.

وبعد عام من الآن، عندما تحيي الدول الذكرى الثانية لهجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر، يمكن أن تشهد المنطقة تحولاً جذرياً نحو الأفضل – ولكن فقط إذا استغلت الولايات المتحدة هذه اللحظة من خلال اتباع نهج منسق يشمل الحكومة بأكملها. ويتطلب ذلك التركيز على عدة أهداف: توسيع نطاق السلام العربي–الإسرائيلي، وتقليص التهديد الإيراني، وتحرير لبنان من هيمنة «حزب الله»، والتعامل بشكل هادف مع الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. إن تحقيق هذه الخطوات في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز أيضاً مصداقية الولايات المتحدة على الساحة العالمية – وهو عنصر حاسم في المنافسة الفعّالة مع الصين على المدى الطويل. وفي المقابل، إذا فشلت الولايات المتحدة في اغتنام الفرص المتاحة خلال الأشهر المقبلة، فإنها تخاطر بأن يكون العام المقبل مليئاً بالمآسي التي لن تخدم سوى أولئك الذين يسعون إلى إدامة عدم الاستقرار.

*الباحثة دانا ستروز:

نجحت الولايات المتحدة في اتباع نهج يجمع بين الثبات والمرونة لمواجهة تحديات العام الماضي. فقد دعمت إدارة بايدن باستمرار حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وظلت ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي وتخفيف حدة التوترات.

ووسط تطورات إقليمية متسارعة، استمرت الإدارة الأمريكية في السعي لتحقيق التكامل الإقليمي، سواء من خلال الحفاظ على مسار التطبيع بين السعودية وإسرائيل، أو تعزيز الدفاع المتكامل بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وفي الوقت نفسه، أظهرت الإدارة الأمريكية مرونة ملحوظة في استخدام القوة العسكرية الأمريكية. فقد أظهرت الجهود القوية على جبهات متعددة مدى النفوذ العالمي الحقيقي للولايات المتحدة، والتزامها بقدسية التحالفات، وقدرتها على التكيف في الدفاع عن النظام الدولي الليبرالي.

على سبيل المثال، دعمت واشنطن – في الوقت نفسه – جيش الدفاع الإسرائيلي، واتخذت إجـراءات أحادية الجانب ضد عناصر «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني في العراق وسوريا، وكونت تحالفاً لمواجهة الاضطرابات البحرية التي يرتكبها الحوثيون، وأجرت تعديلات كبيرة على نشر حاملات الطائرات، واستمرت في دعم أوكرانيا ضد روسيا، ومنعت العدوان الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في إظهار هذه المرونة في الأشهر المقبلة، ولكن يجب عليها أيضاً إعادة النظر في الافتراضات الخاطئة التي منعتها من التنبؤ بعدد من «البجعات السوداء» («الأحداث غير المتوقعة») التي شهدها

العام الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الإدارة الأمريكية خطوات متكررة لمعالجة الأبعاد الإنسانية للصراع، مثل تعيين دبلوماسيين يتمتعون بقدرات عالية للتركيز على هذه القضية، وإسقاط المساعدات مباشرة في غزة، وبناء رصيف جديد لتسهيل عمليات التسليم، والسعي المستمر لفتح نقاط دخول إضافية للإمدادات الضرورية.

وعلى الرغم من ضرورة القيام بمزيد من الجهود على هذه الجبهة، إلاّ أن واشنطن حققت نجاحات مهمة على أرض الواقع بالتعاون مع شركائها، من منع المجاعة إلى إجراء حملة تطعيم ملحوظة ضد شلل الأطفال.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن للولايات المتحدة دوراً حيوياً في تحديد الشكل السياسي الذي قد تبدو عليه غزة ما بعد الحرب.

إن النهج الإسرائيلي الحالي يخاطر بحصر النجاحات في الإنجازات العسكرية فقط، متجاهلاً المقاربة الإنسانية التي يجب أن تسود بعد انتهاء القتال. إن الإجابة عن هذه الأسئلة بعد الحرب سوف تحدد ما إذا كانت القدس ستنجح في النهاية في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في منع غزة من أن تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل في المستقبل.

الباحث ديفيد شينكر:

من الصعب المبالغة في مدى تأثير هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر على تحويل الشرق الأوسط. فبالنسبة لإسرائيل، أدى هذا الهجوم إلى تغييرات عميقة. فقد اختفى التراخي الذي سمح بوقوع الهجوم، وتحوّلت الخدمات العسكرية والأمنية الإسرائيلية إلى نهج أكثر استباقية وهجومية.

وفي مواجهة تهديدات وجودية حقيقية وملحة للغاية، أصبحت إسرائيل أكثر تحملاً للمخاطر في كيفية مواجهتها لهذه التهديدات، وأقل حساسية تجاه الانتقادات الدولية لتكتيكاتها.

وعلى الرغم من بعض التباين في المواقف بين القدس وواشنطن، إلا أن الولايات المتحدة ظلت منسجمة إلى حد كبير مع أقرب حليف لها في المنطقة، واستمرت في تقديم دعم قوي. ويتفق الحليفان أيضاً على مبدأ توجيهي لما بعد الحرب، وهو أنه: لا يمكن لـ «حماس» أن تحكم غزة بعد انتهاء الصراع.

ومع ذلك، تبقى الإجابات عن الأسئلة الأخرى المتعلقة بما بعد الحرب أقل وضوحاً، باستثناء الإدراك العام بأن واشنطن سيكون لها دور قوي في المساعدة على تشكيل ما قد يحدث في غزة.

وحالياً، يتعين على المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين أن يركزوا على كيفية تحويل الانتصارات العسكرية إلى مكاسب سياسية ملموسة تخدم الأهداف الاستراتيجية الرئيسية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية بعد شهر واحد فقط، سوف تتحمل الإدارة الأمريكية القادمة العديد من الأعباء طويلة الأجل الناجمة عن التطورات الإقليمية الأخيرة.

ومن بين الأسئلة الكبرى التي ستحتاج إلى إجابة: كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تواجه تهديد إيران ووكلائها الإقليميين وبرنامجها النووي؟

وكيف ستتعامل مع التهديد المستمر الذي يشكله الحوثيون على حرية الملاحة في البحر الأحمر؟ وكيف يجب أن توزَّع الموارد والقوات في الشرق الأوسط مع الحفاظ على الأولوية للتهديد الاستراتيجي الذي تشكله الصين؟

ومع ذلك، سيكون أمام الرئيس الأمريكي المقبل أيضاً بعض الفرص الكبيرة. على سبيل المثال، يوفر قيام إسرائيل بتدمير قيادة «حزب الله» وبنيته العسكرية الأساسية فرصة لإعادة التوازن إلى السياسة اللبنانية.

ومن خلال العمل مع فرنسا، والأهم من ذلك، مع شركاء لبنانيين شجعان ومخلصين، ينبغي على واشنطن أن تستغل هذه اللحظة لإعادة تأكيد سلطة الدولة اللبنانية.

وسوف تنشأ فرص أخرى من واقع أن الدول العربية بدأت تدرك فوائد التكامل الأكبر مع إسرائيل – وخاصة مزايا الدفاع المشترك ضد العدوان وزعزعة الاستقرار التي تفضلها إيران ووكلاؤها.

ونأمل أن نرى بعد عام من الآن تحالفاً دفاعياً أكبر في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى توقيع دول جديدة على «اتفاقات إبراهيم». وعلى الجانب الآخر، إذا تراجعت الإدارة الأمريكية القادمة، فقد يكون مسار المنطقة قاتماً.

**السفير دينس روس هو مستشار وزميل «وليام ديفيدسون» المتميز في معهد واشنطن والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما.

**دانا سترول هي «مديرة الأبحاث» و«زميلة أقدم في زمالة «شيلي ومايكل كاسن» في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

**ديفيد شينكر هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «توب» في معهد واشنطن ومدير «برنامج «ليندا وتوني روبين» حول السياسة العربية»، كما شغل سابقا منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

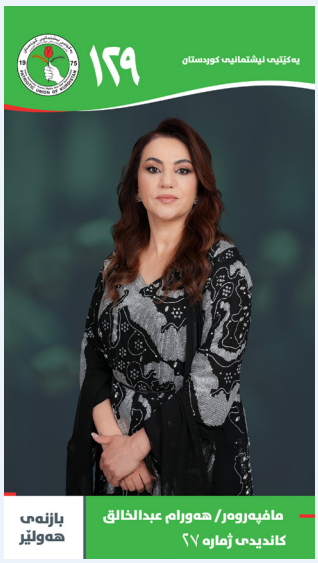

جانيت أبو إلياس:

الصراع المدمر بالشرق الأوسط والتورط الامريكي

موسوعة ناشيونال انتريست/الترجمة :محمد شيخ عثمان

في الأسبوع الماضي، توسع غزو إسرائيل للبنان بشكل كبير، حيث أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أن قواتها استولت على قاعدة لحزب الله في قرية مارون الراس الحدودية.

كما كشفت لقطات من طائرات بدون طيار عن الدمار في قرية يارون القريبة. ويثير هذا التصعيد مخاوف جدية بشأن الأزمة الإنسانية المتنامية واحتمال اندلاع المزيد من العنف في المنطقة.

إن أي شخص ينتبه إلى ما يجري في لبنان لابد وأن يشعر بقلق عميق إزاء الغزو البري الإسرائيلي للبنان.

ورغم أن إسرائيل تصف نشاطها بأنه «غارات محلية» و«محدودة النطاق للغاية ونطاق العمليات محدود للغاية»، فإن الحكومة اللبنانية قالت إن مليون شخص ، أي خمس السكان وعدد أكبر من النازحين في حرب ٢٠٠٦ ، فروا من منازلهم.

إن المعاناة الإنسانية مدمرة، وقد تكون إمكانية استمرار الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران بمثابة « مفاجأة أكتوبر « للانتخابات الأمريكية المقبلة.

إن خطر اندلاع صراع أوسع نطاقًا بين إسرائيل وإيران ليس تهديدًا بعيدًا أو

هل تجاوزت إسرائيل الحدود في لبنان؟

مجردًا؛ إنه حقيقة تتكشف بسرعة. ومع مرور كل يوم، تنمو فرص التصعيد ، مما يجر ليس فقط الجهات الفاعلة الإقليمية ولكن أيضًا الولايات المتحدة إلى عمق المعركة.

أكد مسؤول أمريكي كبير أن البنتاغون يخطط لإرسال آلاف القوات الإضافية إلى الشرق الأوسط ردًا على التوترات المتزايدة، مما يؤكد التزام واشنطن المستمر بأمن إسرائيل على الرغم من انتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي على مدار العام الماضي.

إن التصعيدات الأخيرة، مثل مقتل زعيم حزب الله حسن نصر الله والرد الإيراني اللاحق بأكثر من ١٨٠ ضربة صاروخية على إسرائيل، تظهر مدى السرعة التي يمكن أن يتحول بها الوضع إلى حريق أكبر.

وقد أشارت القيادة الإيرانية بالفعل إلى موقف متشدد. وهناك خطر حقيقي يتمثل في أن تهديدات إسرائيل بإجبار إيران على «الدفع» سوف تمهد الطريق لتصعيد أكبر.

المخاطر كبيرة، ونافذة العمل تضيق بسرعة. ويتعين على صناع القرار أن يدركوا أن استمرار التصعيد دون رادع يعني زيادة خطر اضطرار الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف أكثر خطورة في الشرق الأوسط.

من المفيد أن نستعرض التأثير الدائم لحرب ٢٠٠٦، والتي خلفت في غضون أربعة وثلاثين يوماً فقط ندوباً دائمة على الشعب اللبناني وعلى نفسية المنطقة وبيئتها، الأمر الذي أدى إلى تأجيج المزيد من العداوة والصدمة وساهم في التوترات المستمرة التي تبتلي المشهد السياسي الإقليمي.

الصراع يخدم كتذكير بتكلفة العمليات العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان، حيث الخسائر المدنية وتدمير البنية الأساسية أمر لا مفر منه. وقد يتبع أي غزو جديد مساراً مماثلاً، وخاصة في جنوب لبنان والضواحي المكتظة بالسكان في بيروت.

> يشكل احتمال شن غزو بري مستدام للبنان واقعا قاتما بالنسبة للمنطقة

لقد أسقطت إسرائيل بالفعل قنابل زنة ٢٠٠٠ رطل من إنتاج الولايات المتحدة مباشرة على بيروت، متبعة نفس النهج الذي اتبعته في عملياتها في غزة.

وفي حين أوقفت إدارة بايدن شحنات هذه الذخائر لفترة وجيزة في شهر مايو/أيار، فقد استؤنفت عمليات التسليم منذ ذلك الحين .

إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية، التي تعرضت لانتقادات واسعة النطاق بسبب استخدامها غير المتناسب للقوة، تشكل مخاطر جدية فيما يتعلق بانتهاك القانون الدولي الإنساني.

فبموجب مبدأ التمييز، يتعين على الأطراف المتحاربة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وهو مبدأ تجاهلته إسرائيل طوال حربها في غزة والصراعات الإقليمية السابقة. وقد انتهك الجيش الإسرائيلي بانتظام مبادئ التناسب والضرورة، بما في ذلك خلال حرب عام ٢٠٠٦ عندما تعرضت المناطق المدنية لقصف مكثف .

وقد يرقى الحصار ونيران المدفعية المستخدمة جنبًا إلى جنب مع العمليات البرية، وقطع الغذاء والماء والإمدادات الطبية عن المدنيين، إلى مستوى العقاب الجماعي ، وهو انتهاك خطير بموجب اتفاقية جنيف الرابعة .

إن النظام الصحي الهش في لبنان يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية المحتملة.

فما زالت البلاد تعاني من آثار الانفجارات التي ضربت البلاد مؤخرا لأجهزة النداء واللاسلكي، والتي أسفرت عن مقتل اثنين وثلاثين شخصا على الأقل وإصابة أكثر من ثلاثة آلاف آخرين. ومن شأن الغزو البري الإسرائيلي أن يؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة، وترك السكان المعرضين للخطر دون أي دعم أساسي.

إن لبنان يستضيف بالفعل أكبر عدد من اللاجئين في العالم لكل فرد ولكل كيلومتر مربع ، حيث يبلغ عدد اللاجئين السوريين وحدهم ١/٥ مليون لاجئ.

ويهدد تجدد الصراع بإضافة ضغوط كبيرة على موارد لبنان، وخاصة بالنسبة للمدنيين في جنوب لبنان، حيث ستكون منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم في مقدمة خطوط النار.

الغزو يهدد بزعزعة استقرار لبنان وإشعال صراع أوسع في الشرق الأوسط

وتتجاوز العواقب المحتملة المخاوف الإنسانية إلى حد كبير. فقد عانت البلاد من التضخم المفرط والشلل السياسي، وفشلت في انتخاب رئيس منذ أكثر من عام.

وقد تعهد زعيم حزب الله المؤقت الجديد، نعيم قاسم، بالرد إذا صعدت إسرائيل من تصعيدها، الأمر الذي يهدد بتورط المنطقة في صراع دموي طويل الأمد من المرجح أن ينتشر إلى ما هو أبعد من حدود لبنان .

تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل، وخاصة من خلال توفير الأسلحة والذخائر. فقد أعلن السيناتور بيرني ساندرز (ديمقراطي من ولاية فيرمونت) مؤخراً عن نيته منع بيع أسلحة بقيمة ٢٠ مليار دولار لإسرائيل، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز إف-١٥ وخراطيش دبابات.

إن حجة ساندرز بأن الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة لا ينبغي أن تؤدي إلى إدامة العنف ضد المدنيين لا تنطبق فقط على غزة، بل وأيضاً على الغزو البري الإسرائيلي للبنان.

ويبدو أن الأسلحة الامريكية من شأنها أن تغذي صراعاً مدمراً آخر حيث تصبح معاناة المدنيين أمراً لا مفر منه؛ صراع لا يملك الشعب الامريكي سوى القليل من الصبر أو الرغبة في تحمله .

إن احتمالات الغزو البري المستمر للبنان تشكل واقعاً قاتماً بالنسبة للمنطقة. فبعيداً عن العواقب الإنسانية المباشرة، فإن الغزو يهدد بزعزعة استقرار لبنان وإشعال صراع أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط.

ويتعين على الكونجرس أن يتحرك بسرعة وحسم لمنع المزيد من التصعيد من خلال وقف تدفق الأسلحة التي قد تؤدي إلى المزيد من العنف. فقد أثبت التاريخ أنه في غياب المساءلة، فإن دورات العنف هذه من المحتم أن تتكرر.

*جانيت أبو إلياس هي أحد مؤسسي منظمة «نساء من أجل شفافية تجارة الأسلحة» وزميلة بحثية في مركز السياسة الدولية.

د . عبد الحميد الموافي

حريق المنطقة قد يبدأ من لبنان !!

مما لا شك فيه ان اعمال الاغتيال السياسي او التصفية الجسدية للخصوم هي من أقدم أساليب الصراع السياسي المعروفة بين الدول والجماعات المتصارعة، وهو ما لمسناه ونلمسه في حالات كثيرة لا نزال نعيش تداعياتها اليوم وغدا وربما في الاسابيع او الاشهر القادمة، وذلك بالنظر الى ما يترتب على عمليات الاغتيال من فقد لقادة أو زعماء يتركون مواقعهم فجأة بكل ما يترتب على ذلك من فقد وخسارة على الجانب الذي يتعرض لمثل هذه الأعمال التي تتطلب الرد عليها والانتقام لضحاياها بكل ما يتطلبه ذلك من اعداد ورصد وتجهيز المعلومات الضرورية والموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها والتي تضمن نجاح المهمة التي تتكلف عادة الكثير من الوقت والنفقات والكتمان والجهد المقرون بالسرية البالغة كما هو معروف في علوم الجاسوسية والتي تكشف عن نفسها عادة في النتائج التي تتمخض عنها وتتركها على هذا الجانب او ذاك.

وفي هذا الاطار فإنه من المعروف ان الصراع بين اسرائيل وحزب الله اللبناني، ولا سيما في السنوات الاخيرة كان يبدو متقارب القوة بين الجانبين مع الوضع في الاعتبار الفوارق العملية والملموسة بين اسرائيل كدولة تركز الى حد بعيد اهدافها على التقدم التكنولوجي وتوظيفه لتحقيق اهدافها وبين حزب الله الذي يعد في النهاية تنظيما حزبيا لا يقارن بدولة كاسرائيل والذي يعتمد بالاساس على جهود بدأت بمحاكاة الميليشيات في البداية واستفادت من العلاقة مع ايران وقوى اخرى لتطوير قواها وقدراتها القتالية والفنية في مجال تصنيع وتطوير اسلحتها التي بدأت في التوسع في امتلاكها لاسباب

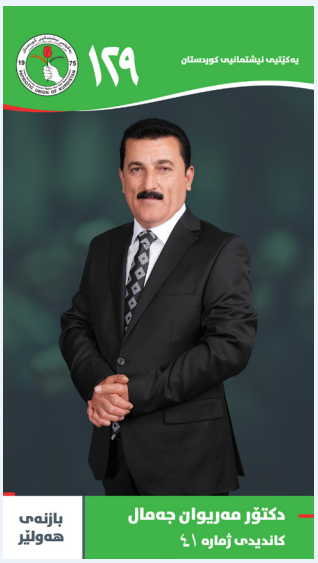

> اغتيال وتصفية الخصوم من أقدم أساليب الصراع السياسي

عديدة ومعروفة لحماية نفسها وطائفتها وبناء قوة ردع تتجاوز قوة الدولة اللبنانية.

كما اكد حزب الله ذاته في مناسبات عديدة وهو ما شجعته ايران لأسباب تخدم مصالحها المباشرة وغير المباشرة حتى لو كلفها ذلك الصدام مع سوريا في بعض الاحيان وكذلك حماية لطرق الامداد السورية كنوع من الحماية لوجود حزب الله في جنوب لبنان من ناحية، وحماية لطرق الامداد السورية للحزب بالسلاح السوري، خاصة بعد استقرار وتطور العلاقة واتساع سبل التعاون السوري الايراني بعد احداث عام ٢٠١١ في سوريا واعتماد دمشق بدرجة متزايدة وملموسة على الدعم الايراني العسكري والاقتصادي والذي تم ترجمته في شكل اتفاقيات تعاون بين البلدين بأشكال مختلفة لتحقيق مصالحهما المشتركة، والتي تقاطعت معها العلاقات المتوترة مع سوريا وايران لأسباب مختلفة حتى الآن على الأقل.

وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة تطورت واتسعت العلاقات السورية الايرانية التى امتدت لتشمل العلاقات الوثيقة مع ايران جانبا من التعاون بشكل ما مع العراق من خلال الجماعات ذات العلاقة الوثيقة مع الدولة الايرانية ايدبولوجيا وعقائديا وبالطبع اقتصاديا وعسكريا بما في ذلك تصنيع السلاح وخاصة الصواريخ .. ولعله من الاهمية بمكان الاشارة الى ان سوريا قد استفادت ولا تزال من العلاقات الوثيقة مع لبنان خاصة في ظل انتقال اعداد كبيرة من السوريين الى لبنان وتردد ان ايران تسعى بشكل ما الى الربط البري مع ساحل البحر الابيض المتوسط وتطوير شبكة الطرق من اجل امدادات السلاح عبر العراق ، أي عبر النقل بالطرق البرية وذلك بشكل أسهل بعد ذلك، خاصة وان الاتساع الذي وصلت اليه العلاقات السورية الايرانية يسجل اتساعا مضطردا وبما يخدم المصالح الايرانية.

وليس مصادفة أن تبحث ايران والعراق وسوريا مشروعا مشتركا لنقل النفط العراقي من شط العرب الى شاطئ سوريا على البحر المتوسط وهو ما سيخدم الدول الثلاث وربما دول خليجية اخرى قد تنضم اليه في حين يؤثر بالسلب اذا نجح على قناة السويس التي تأثرت بالأحداث الجارية في البحر الأحمر في الاشهر الاخيرة من ناحية ثانية.

جدير بالذكر ان المنطقة العربية بوجه عام تشهد تطورات وتوترات غير مسبوقة

سوريا قد استفادت ولا تزال من العلاقات الوثيقة مع لبنان

خاصة منذ اندلاع المواجهات المسلحة بين حركة حماس الفلسطينية واسرائيل يوم السابع من اكتوبر العام الماضي والتي لا يبدو انها ستتوقف قريبا بسبب تمسك كل طرف بموقفه المتمسك باستمرار القتال حيث يرى فيه مصلحة ما بالنسة له ولم تجد الوساطات العديدة في تقريب المواقف او التوصل الى صيغة مقبولة من كليهما حتى الآن.

كما أن اغتيال اسرائيل للأمين العام لحزب الله اللبناني في ٢٧ سبتمبر الماضي في الضاحية الجنوبية لبيروت المقر الرئيسي لنصر الله يشكل نقطة تحول رئيسية ليس فقط لحزب الله ولكن ايضا بالنسبة للمنطقة وما يمكن ان تشهده من تطورات سوف تؤثر عليها لفترة طويلة قادمة وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى عدد من الجوانب لعل من اهمها أولا، انه من الواضح ان طهران التي تنظر الى نفسها على انها القوة القائدة لقوى المقاومة في المنطقة، سواء بحكم علاقاتها الوثيقة مع القوى والاطراف المحسوبة على قوى المقاومة في المنطقة، وقيامها برعايتها ماليا وتسليحيا وبشكل عملي ومتصل واعترافها ايضا بذلك، فضلا عن حديث طهران عن شغل فراغ القوة في المنطقة واستعدادها لذلك من خلال دعم قواها وقدراتها الذاتية واستعدادها لتجميع قوى المقاومة معها وخلفها يشير الى نحو واضح الى انها ترى في نفسها القوة القادرة والراغبة في الاضطلاع بهذا الدور وانه لا ينافسها فيه لا اسرائيل ولا تركيا ومن شأن هذا التفكير أن يفتح المجال أمام تنافس هاتين القوتين وغيرهما من اجل القيام بدور اقليمي بارز ومؤثر في احداث وتطورات المنطقة وتفاعلات دولها مع بعضها البعض من جهة ومع القوى الاخرى المؤثرة بشكل او بآخر من جهة ثانية.

وحتى الآن على الاقل فان المنافسة ظهرت بوضوح مع اسرائيل التي تسعى الى حجز دور مؤثر ومعترف به من دول المنطقة برغم ان ذلك لن يكون سهلا او بدون عوائق وتحديات خاصة وان هناك قدرا من التقارب في القوة بين الدول المعنية بذلك. ويبدو ان اسرائيل قد استشعرت بعض القوة سواء من خلال نجاحها في تفجيرات اجهزة البيجر، وما سببته من هزة عنيفة لحزب الله، وكذلك بعد نجاح سلسلة اغتيالات لقيادات حزب الله ووصولها الى اغتيال الامين العام للحزب حسن نصر الله يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر وبالتالي خسارة شخصية قيادية قوية ومؤثرة في الحزب من الصعب تعويضها

> **ليس مصادفة أن تبحث ايران والعراق وسوريا مشروعا مشتركا لنقل النفط**

بسهولة ومن الطبيعي ان تهتز قيادة الحزب بعد اغتيال نصر الله خاصة وانه تم اغتيال نحو ثلاثين شخصية مخضرمة من قيادات الحزب ومن انساقه القيادية خلال ايام قليلة وعبر مخطط مرسوم جيدا للأسف الشديد .

ثانيا، انه من المرجح ان اقدام اسرائيل على اعتماد الاغتيال السياسي والتصفية السريعة للقيادات كأسلوب للتخلص من معظم قيادات حزب الله في الاسابيع الاخيرة سيؤثر على الصراع بين القوى المتنافسة في المنطقة وبالطبع على حسابات القوة بالنسبة لكل منها، وهو ما يمكن ان يؤجل ولو نسبيا قرارات كل منها بتعجيل المواجهة او رغبة في اعادة الحسابات للتيقن من النتائج والاحتمالات في الظروف المختلفة، خاصة وان هناك قيادات في حزب الله لديها قناعات بوجود اختراق للنظام الامني لحزب الله وربما الوصول في ذلك الى مستويات سمحت بوقوع عدة اغتيالات متتابعة خلال ايام قليلة بغض النظر عن نتائج التحقيقات في تلك العمليات التي طالت الامين العام للحزب حسن نصر الله.

من جانب آخر فانه من المرجح ان نتائج التحقيقات في عمليات الاغتيالات لن تعلن كلها ولا حتى معظمها تحسبا وتجنبا لما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج واثارة مزيد من الشكوك والانقسامات والخلافات بين قوى المجتمع اللبناني. ولم تكن مصادفة ان يتحدث البطريرك الماروني عن ان اغتيال نصر الله قد فتح جراحا قديمة وهي اشارة نتمنى الا يقع المجتمع اللبناني في حبائلها لان اسرائيل ستعمل بكل جهدها من اجل اثارة الصراع مرة اخرى بين قوى المجتمع اللبناني بكل السبل الممكنة، خاصة وان الساحة مهيأة تماما بين اللبنانيين لإشعال حريق لبنان مرة اخرى، فالحرب الاهلية استمرت خمسة عشر عاما من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٩ وتقع على عاتق عاتق كل اللبنانيين العمل للحفاظ عليه متماسكا. كما ان النجاح في تجاوز هذا التحدي من شأنه أن يجنب لبنان مخاطر جمة هو في غنى عنها اليوم وغدا ولأن لبنان يعاني من هشاشة سياسية واجتماعية وبالطبع اقتصادية فان مسؤولية كبيرة تقع على عاتق كل ابنائه فهل يستطيع مواجهة هذا التحدي ؟!!

*صحيفة»عمان»-سلطنة عمان

جون بولتون

ماذا يخبئ المستقبل للشرق الأوسط؟

بعد مرور عام على إطلاق «حماس» ما عُرف بإستراتيجية «حلقة النار» التي تتبعها إيران وشنها هجوماً همجياً على المدنيين الإسرائيليين، تغيرت معالم الشرق الأوسط بصورة جذرية، واليوم ينتظر العالم برمته رد القدس على الهجمات بالصواريخ الباليستية التي أطلقتها طهران الأسبوع الماضي، والتي اعتُبرت أكبر رد من نوعه في التاريخ.

وقد شكل ذلك الهجوم المباشر الثاني من نوعه الذي يشن من الأراضي الإيرانية ضد إسرائيل خلال الحرب الدائرة بعد الهجوم الأول في أبريل (نيسان) الماضي بالمسيرات والقصف المشترك بالصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز، ولا نعلم حتى الساعة كيف سيرد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لكن المؤكد أن رد إسرائيل سيكون أقوى بكثير من الرد في أبريل الماضي.

في غضون ذلك من الواضح أن «حلقة النار» الإيرانية تنهزم، إذ تقوم إسرائيل بصورة ممنهجة بتدمير «حماس» و«حزب الله» اللذين يُعتبران الركيزتين الأساسيتين للقوة الإرهابية الإيرانية، وأياً يكن ما سيحدث اليوم بين القدس وطهران فإن الجهود الإيرانية الرامية إلى إضعاف إسرائيل، واستطراداً دول الخليج العربي، بواسطة الأصول العسكرية الإرهابية والتقليدية، ستعاني هزيمة مدوية لا رجعة فيها ولا يمكن عكس مسارها.

إسرائيل تقوم بصورة ممنهجة بتدمير حماس وحزب الله

وبحسب التقارير الإسرائيلية فقد دُمرت ٢٣ من أصل ٢٤ كتيبة قتالية عائدة لـ «حماس»، ولا يزال ما بقي يتعرض للهجوم، كما قتل كثير من قادة الحركة، وليس آخرهم إسماعيل هنية عندما اغتيل في ما كان يفترض أنه مجمع آمن في قلب العاصمة طهران، ومع ذلك لا يزال يحيى السنوار حراً طليقاً ولا تزال «حماس» تحتفظ برهائن مدنيين إسرائيليين، ولا يزال المعقل الضخم تحت الأرض في غزة يخضع جزئياً لسيطرة «حماس»، ولكن يبدو أن النهاية التي تلوح في الأفق تتجلى وضوحاً أكثر من أي وقت مضى.

في لبنان لا يزال «حزب الله» في طور التدمير، وقد شكل مقتل حسن نصرالله على يد إسرائيل نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط، وأحدث صدمة هائلة في لبنان وخارجه.

وبالفعالية نفسها التي تتبعها القدس مع «حماس» أو حتى أكثر، تقوم بالتخلص بلا هوادة من قيادات «حزب الله» وتزيل المسؤولين الذين تسلموا للتو المناصب الشاغرة التي خلفها زملاؤهم القتلى، كما تزعم إسرائيل بأنها دمرت نصف ترسانة الصواريخ ومنصات الإطلاق التابعة للحزب، ويبدو هذا التقدير مرتفعاً، وعلى كل حال، لا يزال هناك كثير من العمل ضد احتياط مخزون «حزب الله» الذي يقدر بما يقارب ١٥٠ ألف صاروخ، وعلى رغم ذلك، ومع وفاة نصرالله وتدمير قياداته، يعاني «حزب الله» صعوبات كبيرة حتماً.

وفي المقابل يجب على دول الخليج العربي والبلدان الأخرى أن تبدأ بالتفكير في ما سيخبئه المستقبل لشعوب لبنان وغزة من دون «حزب الله» و«حماس»، وما كان فكرة لا يمكن تصورها أو تخيلها لعقود، أصبحت اليوم قاب قوسين أو أدنى، وطالما كان «حزب الله»، أكبر جماعة إرهابية في العالم، يسيطر على لبنان وحكومته، فلم يكن هناك إمكان لتحقيق الحرية السياسية والاستقرار، ونظراً إلى احتمال القضاء على «حزب الله» كقوة سياسية وعسكرية فقد أصبح إمكان نشوء مجتمع خال من الترهيب والسيطرة من جانب إيران أمراً مطلوباً بصورة عاجلة وفورية، فلبنان من دون «حزب الله» يمكنه وينبغي له أن يصبح مكاناً مختلفاً تماماً.

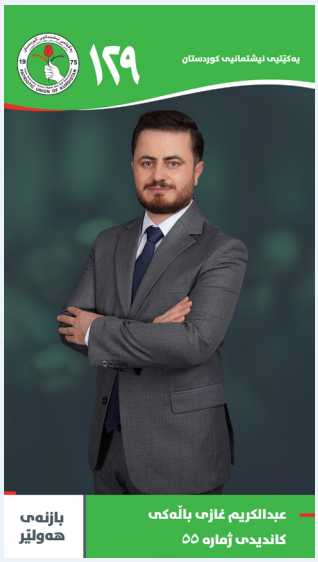

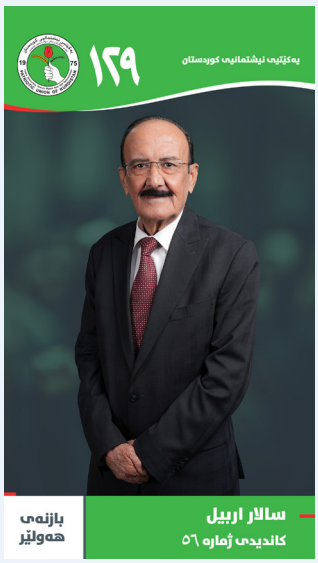

> على دول الخليج والاخرىن أن تبدأ بالتفكير في ما سيخبئه المستقبل

أما غزة، وعلى رغم مساحتها الأصغر، فوضعها أكثر تعقيداً، ويُعد الفلسطينيون الشعب اللاجئ الرئيس الوحيد منذ الحرب العالمية الثانية الذي لم يستفد من المبدأ الإنساني الأساس المتمثل في العودة لبلده الأصلي أو إعادة التوطين، وللأسف يُعتبر الفلسطينيون الاستثناء وليس القاعدة.

وفي هذا الإطار يحتاج المجتمع الدولي إلى مواجهة واقع أن غزة ليست ولن تصبح أبداً كياناً اقتصادياً قابلاً للحياة حتى لو ضُمت في أحد الأيام التي لا تزال بعيدة كدولة مع جُزر إلى الضفة الغربية، والسيناريو الأفضل سيكون أنه بمجرد أن تصبح «حماس» كومة رماد من التاريخ، فعلى المجتمع الدولي أن يعامل سكان غزة بطريقة أكثر إنسانية بدلاً من مجرد اعتبارهم دروعاً لأسيادهم الإرهابيين، فلا معنى لإعادة بناء غزة كمخيم للاجئين، وانطلاقاً من هنا سيتمثل المستقبل الأكثر إنسانية لسكان غزة الأبرياء في إعادة توطينهم في اقتصادات فعالة، حيث ينعم أطفالهم بفرصة الحصول على مستقبل طبيعي.

وعلى رغم أن غزة ولبنان يملكان ما يتطلعان إليه في المستقبل، فللأسف أن الأمر نفسه لا ينطبق على اليمن وسوريا والعراق، فالمجموعات الحوثية اليمنية الإرهابية والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في سوريا والعراق لم تُمس بصورة كبيرة بعد السابع من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٣، ويجب أن يتغير هذا الأمر.

ومع أن الحوثيين أطلقوا صواريخ ومسيرات ضد إسرائيل التي ردت، فقد تمثل الإسهام الرئيس للحوثيين ضمن «حلقة النار» الإيرانية في إغلاق الممر البحري بين قناة السويس والبحر الأحمر بصورة فعالة، وألحق الحصار أضراراً كبيرة بمصر من خلال خسارة رسوم عبور قناة السويس، كما أضر بالعالم الأوسع من خلال زيادة كلف الشحن بصورة كبيرة، وشكل ذلك انتهاكاً صارخاً لمبدأ حرية البحار، وستكون القوى البحرية الكبرى مجبرة تماماً على تصحيحه باستخدام القوة، سواء بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من دونها.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد شكلت حرية البحار عنصراً أساساً للأمن القومي حتى قبل أن تصبح المستعمرات الـ ١٣ مستقلة، فخلال القرنين الماضيين قادت

> ينبغي أن التحرك ضد الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في العراق

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جهوداً دولية للدفاع عن حرية البحار، وعليهما فعلُ ذلك اليوم أيضاً من خلال القضاء على الاعتداءات الحوثية المستمرة لتقويض الإبحار والشحن.

وانطلاقاً من هذا تتمثل الخطوة الأولى في قطع إمدادات إيران من الصواريخ والطائرات من دون طيار (المسيرات)، فضلاً عن تدمير المخزونات الاحتياطية الحوثية الحالية، وفي هذا الصدد كانت معارضة واشنطن الجهود السابقة التي بذلتها السعودية والإمارات العربية المتحدة لهزيمة الإرهابيين مضللة، ويجب عكسها لأنه من شأن تدمير القدرات العسكرية الحوثية أن يمنح اليمن الفرص نفسها المتاحة اليوم للبنان وغزة، كما يجب متابعة هذا المسار على وجه السرعة.

أما في العراق وسوريا ومع تراجع قوة إيران، ومن المحتمل أن تتلاشى بصورة دراماتيكية أكثر بعد الرد الإسرائيلي المرتقب، فينبغي أن يشكل التحرك ضد الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران أولوية قصوى، وفي ظل هذه الظروف يتعين على بغداد أن تفكر ملياً قبل المطالبة بإخراج القوات الامريكية القليلة الباقية في العراق وسوريا.

وختاماً، وبالنسبة إلى إيران، فإن فقدانها وكلاءها الإرهابيين بعد أن استثمرت مليارات الدولارات على مر عقود لبناء البنية التحتية الإرهابية سيشكل انقلاباً دراماتيكياً في الحظوظ، وفي حال قُضي على البرنامج النووي بالطريقة نفسها فإن التهديد الذي تطرحه إيران من خلال سعيها إلى تحقيق الهيمنة في الشرق الأوسط وداخل العالم الإسلامي سيصبح مستحيلاً خلال المستقبل المنظور، وفي ظل هذه الظروف قد يصبح الشعب الإيراني قادراً في نهاية المطاف على إسقاط آيات الله وإنشاء حكومة تمثيلية، وإذا كان من السابق لأوانه التأكد من حصول نتيجة كهذه، فإن الوقت ليس باكراً أبداً لنأمل بحصولها.

*جون بولتون مستشار الأمن القومي الامريكي السابق @AmbJohnBolton
*اندبندنت عربية

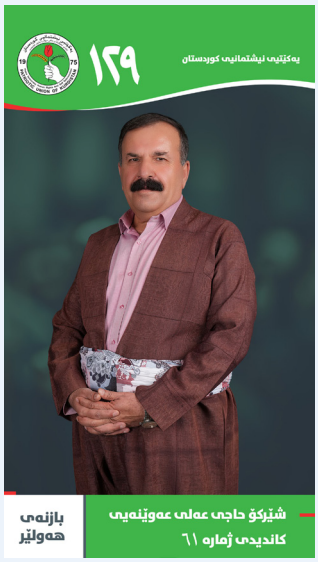

مفهوم الحكم الرشيد واساسياته

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

يعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنه: الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية: فيقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

الحكم الرشيد، هو حكم تفعيل وتشجيع وتطوير كفاءات ومهارات المواطنين في جميع ميادين الحياة من أجل بناء الوطن وتعزيز سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه. هو الحكم الذي يقيم مصالحة بين الدين والدنيا، وتواصل

وتكامل بين المعبد والسوق،ويستفيد من شرائع الأديان والبشر من أجل بناء دولة حضارية عادلة آمنة، تساهم في إقامة تعايش بشري أخوي عادل وآمن يتمتع بخيرات الأرض من غير احتكار ولا هيمنة.

الحكم الرشيد، يؤكد ان من حق الإنسان الاستقلالية التامة بشؤون حياته الخاصة، في أسرته ومسكنه وماله، ولا يجوز التجسس عليه أو انتهاك حرمة خصوصياته، أو الإساءة إلى سمعته أو التدخل التعسفي في شؤونه. والحكم الرشيد يسعى لبناء مجتمع أخلاقي عادل وراشد، تجل به قدسية حياة الإنسان وكرامته، وتصان سلامة البيئة ويتحقق التعايش الآمن بين مكوناته.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي برز الحديث في الجدل السياسي المعاصر عن التحول الديموقراطي وحقوق الانسان، ودور المنظمات غير الحكومية وأيضا عن مفهوم الحكم الذي يعد من أحدث المفاهيم التي باتت تعبيرا عن «ما بعد الحداثة» في الفكر السياسي، والتي ترافقت مع أفكار «الموجة الثالثة» للفيلسوف وعالم السياسة الأمريكي «صامويل هنتغتون»، ونهاية التاريخ للمفكر» فرانسيس فوكوياما»، والتصورات الامريكية لدول العالم الثالث كأطر لمشاريع الإصلاح، والشرق الأوسط الكبير.

وباعتبار هذا المفهوم حديث النشأة وأحد إفرازات العولمة بحيث يفترض أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العملية السياسية، فإنه يدلل على تحفيز الدولة للمجتمع المدني، بشكل يدعو الى العودة الى ضوابط مجتمعية أخلاقية لطرفي الوجود السياسي «الحاكم والمحكوم»، بشكل يزيد من فاعلية المجتمع المدني وتأثيرها في السياسات العامة للدولة. وفي الوقت نفسه، فإن المفهوم يفترض أن السلطة لم تعد تتفاعل مع أفراد محكومين فحسب بل شبكة مدنية ممثلة بقطاعات حداثية مثل الأحزاب، ومنظمات غير حكومية، ونقابات وغيرها. الأمر الذي يستدعي تأسيس ثقافة مدنية حقيقية لدى أفراد المجتمع، والاهتمام بالتنشئة السياسية.

يؤمن الحكم الرشيد سيادة ظروف مستقرة، ناتجة عن وجود أساسيات الحكم السليم، وهي:

سيادة القانون:

يجب ان تتسم الأطراف القانونية بالعدالة، ولا بد من توخي الحياد في إنفاذها وخصوصا القوانين المتعلقة بحقوق الانسان.

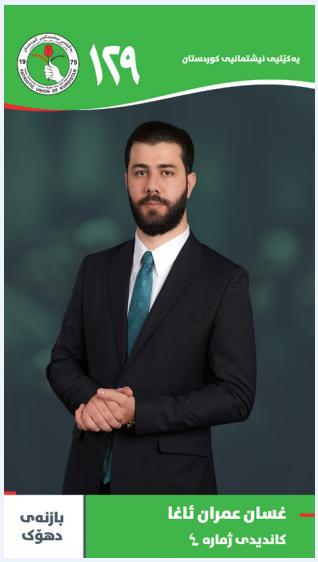

المساءلة:

يجب ان يكون صناع القرار في الحكومة مسؤولين امام أعضاء البرلمان الذين يمثلون الجمهور العام.

المشاركة:

يجب ان يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم، وتستند هذه المشاركة الواسعة الى حرية التعبير وتكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

الشفافية:

تعني حرية تدفق المعلومات التي يجب ان تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها.

الرؤية الاستراتيجية:

يجب ان يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريض وطويل الاجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد، كما ينبغي ان يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور.

الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الرشيد هو عملية نزع «القداسة» عن السلطة ونقلها للمجتمع والافراد، وهو مفهوم حديث النشأة، برز منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وهو يعكس اساسيات الإصلاح والكفاية الإدارية في قيادة الدولة للمجتمع بسيادة القانون، ويسعى المجتمع من خلاله، في المقابل، الى مزيد من المشاركة وتفعيل نفسه مدنيا.

أهم التعريفات التي جاءت لشرح وتفسير مصطلح «الحكم الرشيد».

على سبيل المثال نجد تعريف البنك الدولي: لقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث عرفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية، أي انه أسلوب وطريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة «ديفيد أستون» لعلم السياسة حيث يتضمن كلاهما ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم.

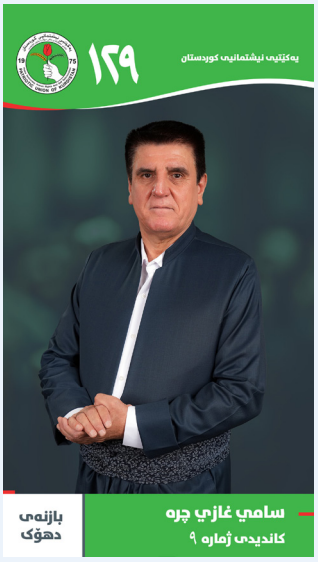

**كما نجد أن «مورتن بوس» «Marten Boos» اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات إقتصادية أو إجتماعية.

***أما «هيرمنت السنهانس» « Hermat Elsenhans» فيرى أن الحكم الرشيد هو إدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

****وعـرف «François Xavier Marien» الحكم الرشيد بأنه: « يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق تخالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات». حيث يعطي أهمية كبيرة لعنصر المشاركة بغية تحقيق الأهداف بغض النظر عن أطرافها.

***ويعرف «François ascha» « الحكم الرشيد بأنه اشتراك المؤسسات السياسية الفاعليين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتحالف تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع.

***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرفه على أنه: «هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجتمع عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الواسطة لحل خلافاتهم».

**أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فقد عرفه كالآتي: «الحكم الرشيد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب».

***منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: لقد عرفت هذه المنظمة الحكم الرشيد على أنه «استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية». يتضمن هذا التعريف دور السلطات العامة في إعداد البيئة التي تمكن الفاعلين الاقتصاديين من العمل، وفي تحديد توزيع المزايا، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أسس و مبادئ الحكم الرشيد:

تتمثل أهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد فيما يلي؛

أ- المشاركة:

هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة.

ب- الفعالية والكفاءة:

تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد، وتتوقف كل من الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية.

ت- الشفافية:

نعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاضطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة.

ث- المحاسبة والمساءلة:

تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتأخذ المساءلة أشكالا مختلفة فقد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية.

ج- حكم القانون:

يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة

والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

ح- الإنصاف والمساواة:

أي المعاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها وتهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

خ- البناء المؤسساتي:

فالحكم الرشيد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية، غير حكومية...الخ) فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

د- الرؤية الإستراتيجية:

وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.

ذ- اللامركزية:

وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الرشيد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الرشيد:

إن الحكم الرشيد لا يتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش والمتمثلة في كل من الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أ- القطاع الحكومي (الدولة):

من خلال توفير الإطار التشريعي الملائم الذي تتيح المشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا

تقمعها، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلى لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية او المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة.

ب- المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن و الدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، جمعيات، هيئات، نقابات، مؤسسات إعلامية وغيرها.

ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل في: فكرة الطواعية، فكرة المؤسسية، فكرة الاستقلالية، الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية والشرعية).

ت- القطاع الخاص:

هناك تحول واضح لدى معظم الدول نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق إضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية، الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية التي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم الاجتماعية، والقطاع ذو أهمية بالغة حيث أنه يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل اليد العاملة على كافة المستويات، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات.

من الطبيعي أن العدالة في النمو واتساع نطاق القطاع الخاص والمشاركة الفعالة وكذا التحكم في التجارة الدولية، لا يمكن تحقيقها من خلال نظام التسوق فقط فالحكومة تستطيع بدورها تطوير القطاع وإدامته وذلك من خلال الآليات التالية:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .

– إدامة التنافسية في الأسواق .

– التأكيد على حصول الفقراء و الفئات ذوي الدخل الضعيف على فرص و تسهيلات مالية للمساهمة في دفع الإنتاجية وتحسين أوضاعهم المعيشية.

– استقطاب الاستثمارات والتي تساعد على نقل المعارف والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

– تنفيذ القوانين والالتزام بها و تحفيز تنمية الموارد البشرية وكذا المحافظة على البيئة.

أبعاد الحكم الرشيد:

وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد فما يلي:

أ- البعد السياسي:

يكمن البعد السياسي للرشادة أو الحكم الرشيد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الرشيد وذلك من خلال:

* تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تسمح بمشاركة احزاب سياسية ومواطنين في اطار القانون.

* مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في إطار المكانيزمات الانتخابية (المشاركة الدورية)، وإنما في إطار الامكانات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنيين والحكام للقانون، وإنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القوانيين.

* صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام تام وواع.

* هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بعملية التحقيق، ونظام اتصالي وإعلامي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

ب- البعد الإداري و التقني:

يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم اعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقييمها من طرف الآلة الإدارية، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي: أي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية الذي وضعته الدولة بهدف اشباع رضي المدارس لممارسة نشاطات المصلحة العامة.

ت- البعد الاقتصادي:

يكمن البعد الاقتصادي في «إرشادة الرشادة الاقتصادية» و التي تعني عملية تشتمل أساليب و إجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع دول أخرى ونجد مرجعيتها في بيئة العلاقات الاقتصادية والقواعد التي تنظم عملية انتاج وتوزيع الموارد والخدمات داخل مجتمع معين وبتعبير آخر نجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في العلاقات السوسيو اقتصادية أي الشق الاقتصادي الليبرالي.

أهمية المشاركة الإنتخابية لتغيير مصير الشعب

تكمن أهمية المشاركة الانتخابية في أهمية شعور الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي في العملية الانتخابية، وكلما كان لصوت الناخب في العملية الانتخابية تأثيراً قوياً كلما أكد هذا التأثير أن المسيرة الديمقراطية تسير على نهج سليم في البلد الذي يعقد فيه الانتخابات، سواء كانت انتخابات نيابية أو بلدية.

لقد إعتادت الأوطان التي تعمل على ترسيخ مبادىء الديمقراطية أن تحرص على نزاهة وعدالة العملية الانتخابية، لضمان تعزيز الديمقراطية النابعة من إختيار الشعب لنوابه وممثليه، وأن الصوت الانتخابي يستطيع أن يقلب الموازين السياسية إذا نظمت الانتخابات وفقاً للشروط القانونية والدستورية التي يحددها القانون والدستو، ولذلك فعدم المشاركة الانتخابية في بعض البلدان يعكس عدم ثقة الشعب في النظام، وفي التزام النواب تجاهه!

وعليه، فالشعب الذي يعاني من عدم إخلاص نوابه وممثليه، يعاني من مشاعر الإحباط التي تدفعه إلى مشاعر عدم جدوى المشاركة في صنع القرار

السياسي، لكونه يدرك أن المشاركة الانتخابية لن تغير الواقع، ولن تحقق له متطلباته.

ومن أجل ضمان أفضل علاقة إيجابية بنَّاءة ومؤثرة في الإدارة المنتخبة، ومن أجل توجيه تلك الإدارة نحو برامج تصب في خدمة جمهور الشعب المصوِّت، لابد أنْ يشارك أوسع جمهور في عملية التصويت من جهة وأنْ تتمَّ عملية الاختيار والانتخاب على وفق معايير دقيقة وقراءة متمعنة في طبيعة ممثلي الإدارة المنتخبة وفي توجهاتهم وبرامجهم من جهة أخرى.

كما أن المشاركة في الانتخابات النيابية تعد واجباً وطنياً وإستحقاقاً دستورياً، يتطلب مشاركة الجميع، تأكيدا على الإلتزام بالنهج الديمقراطي والحرص على اتاحة المجال للمشاركة الشعبية في صنع القرار.

وكما أن للمشاركة الإنتخابية أهمية كبرى في تعزيز الديمقراطية، والنهوض بالأوطان، فإن وجود نهج ديمقراطي وسعي والتزام بالنهوض بالأوطان في كافة الميادين يعمل أيضا على رفع نسبة المشاركة الانتخابية لإدراك الناخب بأهمية صوته في تغيير مصير الشعب، ووضع الوطن في الإتجاه كما أن المشاركة السياسية لا تنبع من مجرد رغبة الناخب في ممارسة حقه الانتخابي، وإنما تنبع من الصحيح.

وجود وعي سياسي واجتماعي يتشكل تدريجيا داخل المجتمع. وإن الانتخاب يعد أحد مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية إلا أنه كفعل لا يكفي وحده لتحقيق الديمقراطية، والتي يتطلب الوصول إليها تحقيق مصفوفة من الشروط المؤسساتية والقانونية والثقافية والسياسية في الكثير من النظم التي يتمتع أفرادها بحق الانتخاب.

إذاً، المشاركة الإنتخابية تعني أن المواطن يدرك أهمية دوره والتزامه تجاه العملية الانتخابية، وأنه يعرف كيف يختار المترشح صاحب البرنامج الانتخابي الأجدى له، ويحدد أولوياته وفقاً لطموحاته ورؤيته الخاصة، وهو الأمر الذي حرص عليه معهد البحرين للتنمية السياسية في وضعه وصياغته وتنفيذه لبرامجه التدريبية والتوعوية التي يقوم بها، خصوصا وأن المشاركة الانتخابية تعني شعور الناخب والمترشح بالمسئولية تجاه الأفراد وتجاه المجتمع، وتجاه الوطن كله.

*معهد الحرين لدراسات التنمية

الاتحاد الوطني الكردستاني
١٢٩
سننهي
الحكم
التسلطي.
#یەکێتی١٢٩

الاتحاد الوطني الكردستاني
١٢٩
معكم سنصحح
مسار الحكم.
#یەکێتی١٢٩

یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
١٢٩
ملازم بەرزان هەڵەبجەیی
کاندیدی ژمارە ١
بازنەی هەڵەبجە

یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
١٢٩
سعیدی سید قادری خەیات
کاندیدی ژمارە ٢
بازنەی هەڵەبجە

یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
١٢٩
ئیمان فەرەج فەتاح
کاندیدی ژمارە ٣
بازنەی هەڵەبجە

١٢٩
الاتحاد الوطني الكردستاني
التغيير الجـذري يكون فقط
عـن طريق قـوة عظيمة مثل
الاتحاد الوطني الكردستاني.
#یەکێتی١٢٩

١٢٩
الاتحاد الوطني الكردستاني
نحو اقليم قوي
يسـوده العدل.
#یەکێتی١٢٩

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
هەورامی شەهید نیازی
کاندیدی ژمارە ٤
بازنەی هەڵەبجە

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
کارزان شەهید عبدالرحمن
کاندیدی ژمارە ٥
بازنەی هەڵەبجە

١٢٩
یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
شلێر جمیل مصطفی
کاندیدی ژمارە ٦
بازنەی هەڵەبجە

بافل طالباني .. نجم انتخابات كردستان

*شيرزاد اليزيدي

مع احتدام الحملات الانتخابية في إقليم كردستان العراق على وقع اقتراب موعد الاقتراع في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، والذي وفق كافة المعطيات والقراءات ستكون انتخابات مفصلية تؤسس لتغيير كبير في الخريطة السياسية والبرلمانية في كردستان بعد طول سبات، يسطع نجم الزعيم الشاب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، الذي قدم صورة غير مسبوقة ومختلفة تماماً عن نمط الزعامات السياسية التقليدية والشائخة العقلية، التي لا تزال تعتمد أنماطاً بالية وكلاسيكية لمخاطبة الجماهير وتقديم برامجها ورؤاها.

فالرجل الذي يلهب الساحات والملاعب المكتظة بعشرات الآلاف من الناس في طول كردستان وعرضها، والذين لا يقتصرون على مناصري حزبه فقط بل يشملون قطاعات شعبية وشرائح ناخبة واسعة، تمكن من خطف الأضواء والتربع على عرش أكثر قادة الصف الأول السياسي تأثيراً وقوة حجة ومنطق، لدرجة أن خطاب منافسيه من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وخاصة السيد مسرور برزاني، بات مجرد ردود أفعال ضعيفة وسطحية على خطاباته ومواقفه، عاجزة عن مقارعة الحجة بالحجة.

وهذا يترافق مع توالي المؤشرات إلى أنَّ الاتحاد الوطني الكردستاني سينجح هذه المرة في استعادة أمجاده الانتخابية، ولعب دوره المحوري والوازن لحماية تجربة كردستان الديمقراطية وإنقاذها من براثن الأحادية والتسلط والفساد، التي يمثلها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني، والذي لطالما استفاد من وقوع الاتحاد الوطني في شراك الانشقاقات والتكتلات ومن مرض الرئيس مام جلال في ٢٠١٢، ومن ثم رحيله في ٢٠١٧.

نجح طالباني في كسر الصورة النمطية للزعيم المتجهم والعبوس والقابع في برجه العاجي، المنعزل عن نبض الناخبين وعن آلامهم وآمالهم، ليقدم خطاباً ولغة جسد يحاكيان أمزجة عامة الناس على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية.

وينجح بأسلوبه السلس والسهل الممتنع في إيصال رسائله والتعبير عن أهدافه وبرامجه بوضوح ومباشرة، في الدفع نحو إصلاح تجربة الحكم والإدارة في كردستان العراق، وإسقاط السلطة الفاسدة والأحادية للديمقراطي الكردستاني التي تكرست عبر سنوات طويلة على وقع فرض الأمر الواقع بقوة دبابات صدام حسين حينما احتلت عاصمة إقليم كردستان أربيل، بعد استنجاد مسعود برزاني شخصياً برأس النظام البائد آنذاك في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٩٦، وبفعل التزوير للعمليات الانتخابية فيما بعد، وتوظيف المال والارتهان لأجندات القوى الإقليمية المعادية للديمقراطية وللقضية الكردية في العراق.